الباب الثالث

أكذوبة الاستثمار في مصر

obeikan.com

obeikan.com

طوال أكثر من عقدين كانت حكومات النظام المتعاقبة ، تهددنا كلما انتقدنا بيعها للقطاع العام أو سماحها لاستثمار هو في أبسط التعليقات الشعبية « استحمار » للشعب وللدولة ، كانوا يتذرعون دائما بأن تيسيراتهم الممنوحة لهؤلاء لصالح الشعب ، بينما الواقع غير ذلك ، حتي أن آخر وزير للاستثمار كان يقول كلما ارتفعت الأصوات المطالبة بعدم بيع شركة « عمر أفندي » ، مناخ الاستثمار مهدد بسبب المعارضين لبرنامج الخصخصة .. هكذا كان يقول برغم ثبوت الأدلة علي أن هذه البيوع فاسدة ، وأن هؤلاء القادمين من بلاد النفط « علي وجه الخصوص » ، جاءوا لهدف واحد هو الانتفاع من ثروات البلاد ، دون أن عائد علي الشعب الذي يعطيه النظام مسكنات التخويف مما سمي بتهديد مناخ الاستثمار ..

الثروة التى فرطت الحكومة فيها لصالح المستثمرين من الداخل والخارج ، تعادل تقريبا الميزانية الأمريكية لعام ٢٠٠٩ ، حيث الأخيرة تبلغ ٣,٨ تريليون دولار أى ما يعادل نحو ٢٠ تريليون جنيه تقريبا ، لا تتوقف عند حد حصول الكبار في مصر على أراضى ببخس الثمن ، لكنها تتعدى ذلك إلى نهب حلفائهم من المستثمرين العرب والأجانب ، لأراضى وثروات حصل عليها الغلابة وفقا للقانون ، فطبقا للقرار الوزارى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١ حصل عمال وموظفو النوبارية لإنتاج البذور «نوباسيد» بمقتضاه على أراض مقابل خروجهم من الوظيفة ، .. هؤلاء هم المثال الأكثر فضحا لحكومة جمهورية الفساد ، التى تركت الحبل على الغارب لكل فاسد جاء إلي المحروسة بحجة الاستثمار ، لكن قبل الدخول في التفاصيل الخاصة بمن جئنا بهم علي سبيل المثال لا الحصر ، يجب أن نرصد الأموال العربية القادمة من السعودية علي وجه الخصوص ، ومن بعدها أمثلة علي تلك الأموال القادمة من باقي الدول عربية كانت أم غربية ، من أعوان لوبي المعونة الأمريكية الذين لقبهم البعض بالاحتلال المصري بالوكالة لأمريكا .

فالاستثمار السعودى احتل اقتصاد مصر فيما يبدو ، وبرغم أنهم يفرضون علينا الكفيل للدخول إلى مملكة الجنة ، كانت الأبواب تفتح لهم لشراء كل شيء فى مصر حتى الأرض الصحراوية ، التى لا يستطيع كائنا من كان من الفقراء أن يبنى فيها ولو عشة ، وإلا فالبلدوزرات جاهزة للإزالة ، فيما تفتح كل الأبواب على وسعها أمامهم للشراء والتملك بدون احترام لقانون الملكية الأجنبية ، الذى تفرضه الحكومة على

جنسيات عربية أخرى !! لماذا ؟ .. - ربما لما حاولوه بعد الثورة المباركة لحماية رب نعمتهم المخلوع من المحاكمة - ، ليمتد الاحتلال ومن بعده المعايرة على المواقع السعودية بما تضخة خزائن الرياض وقصر اليمامة ، وتفيئ به على «الفوالة» من أمثالنا ، حتى أن بعضهم ادعى أن أموال البترول السعودى ، وقفت حائلا أمام تسول أكثر من ٨٠ مليونا من المصريين للقمة العيش !!

هذه الأموال بلغت بحسب المصادر السعودية نحو ٦,٣٧ مليار جنيه، (حتى أكتوبر ٢٠٠٥م): هذه المصادر عادت لتقول أن عدد المشاريع ذات الاستثمار السعودي بمصر ٧٧٩ مشروعا منها (٣١) مشروعا بالمناطق الحرة ، و تقدر قيمة هذه الاستثمارات مجتمعة بنحو (٧) مليارات جنيه، منها بما يعادل ٨٧ مليون دولار بالمناطق الحرة ، وتقول أيضا أن هذه المشروعات توفر فرص عمل تقدر بنحو ٨٨ ألف وظيفة ،ثم تذكر المصادر ذاتها أن التعاملات السعودية في البورصة المصرية للأسهم والسندات بلغت جملتها شراءً وبيعاً في سوق الأوراق المالية بمصر (بورصة الأسهم والسندات)، ٣,١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤م وارتفعت إلى ٢٢,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٥م، أي تضاعفت إلى سبعة أمثال مستواها بين العامين.

كما ارتفعت نسبة التعاملات السعودية إلى إجمالي التعاملات بالبورصة المصرية من ٨,٦٪ عام ٢٠٠٤م إلى ١٦,٤٪ عام ٢٠٠٥م، حيث بلغ إجمالي التعاملات (قيمة التداول) بالبورصة المصرية ٣٦,١ مليار جنيه، و١٣٥ مليار جنيه للعامين المذكورين على الترتيب. و تضاعفت نسبة هذه التعاملات إلى جملة تعاملات الأجانب في البورصة المصرية بين العامين فزادت من ١٦٪ عام ٢٠٠٤م إلى ٣٠,١٪ عام ٢٠٠٥م، حيث بلغت جملة تعاملات الأجانب ١٩,٥ مليار جنيه و٧٣,٧ مليار جنيه للعامين المذكورين على الترتيب وأشارت إلى أنه من جملة التعاملات السعودية عام ٢٠٠٥م بلغت قيمة عمليات الشراء ١٣,٣ مليار جنيه، في حين بلغت قيمة عمليات البيع ٨,٩ مليار جنيه، فبلغ صافي الشراء ٤,٤ مليار جنيه ، كما بلغت نسبة شراء السعوديين للأسهم المصرية نحو ٣٤٪ من جملة شراء الأجانب للأسهم والسندات، بينما انخفضت نسبة البيع إلى نحو ٢٦٪ من جملة بيع الأجانب للأسهم والسندات .

نفس المصادر عددت أبرز الاستثمارات السعودية في مصر وقسمتها إلى استثمارات حكومية من أهمها .. شركة « سوميد » و تساهم السعودية بنسبة ١٥٪ من رأسمال

الشركة العربية لأنابيب البترول « سوميد » البالغ « ٤٠٠ » مليون دولار ، التي تأسست عام ١٩٧٤م للربط بين مينائي «العين السخنة» بخليج السويس وميناء «سيدي كرير» على البحر المتوسط ، بخط أنابيب مزدوج ٣٢٠ كيلومتر لنقل خام الزيت العربي ومنتجاته إلى الدول العربية كما تدرس شركة أرامكو السعودية إنشاء خط ثالث بين الميائين ،ثم شركة « بترولوب » : تقوم شركة بترولوب مصر لزيوت التشحيم بتشغيل عدد من محطات خدمة السيارات ببعض المناطق بمصر وخاصة على طرق السفر السريعة ، ومنها أيضا الشركة السعودية المصرية للتعمير والشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية ، الشركات العربية المشتركة ، الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ، الخطوط الجوية العربية السعودية بمصر.

أما استثمارات القطاع الخاص السعودي في مصر فذكرتها المصادر فى قطاع البنوك والتأمين ويشمل بنك التمويل المصري السعودي ، بنك فيصل الإسلامي المصري ، بنك الدلتا الدولي ، البنك المصري الخليجي. شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ، شركة بيت التأمين المصري السعودي ،ثم قطاع الفنادق والسياحة ، ويشمل فندق سميراميس انتركونتنتال ـ القاهرة ، فندق جراند حياة ـ ميريديان سابقا ـ القاهرة ، فندق (فورسيزونز) ـــ شرم الشيخ ، فندق (فورسيزونز) ـــ القاهرة ، فندق (فورسيزونز) ـ الإسكندرية ، فنادق مشروع (سيتي ستارز) بمصر الجديدة ـ القاهرة ، منتجع انتركونتنتال لشركة (بلازا) ـــ شرم الشيخ ، منتجع لاجون كلوب ـ راس سدر، فنادق ومنتجعات موفنبيك ، شركة مينا للمشروعات السياحية ـ مطاعم (دومينوز بيتزا)، مطاعم الطازج للفروج المشوي ، و شركة جولدن بيراميدز بلازا ـ مصر الجديدة ، مجموعة الطيار للسياحة والسفر، شركة الخليج للاستثمار والتنمية ـ (كايرولاند) ،شركة جولدلاند للسياحة .

وفي القطاع الصناعي يمتلك السعوديون شركة الزامل للمباني الحديدية المحدودة ، شركة المصنع الوطني لمكيفات الفريون (العيسى ـ جيبسون) أوليمبيك إلكتريك ، شركة حلواني إخوان المحدودة ، شركة مصر الخليج لتصنيع الزيوت ، شركة محمود سعيد للعطور ،شركة مصنع باطوق للعلك ـ فرع القاهرة ، شركة يونيون إير للمكيفات ـ السعودية للتجارة والمقاولات ، شركة صافولا مصر ، الشركة العربية لمنتجات الألبان. الشركة العربية لمستلزمات المواسير ، شركة البابطين للصناعات

الكهربائية ـ مصر ، شركة العبيكان للاستثمار الصناعي ، الشركة الاستثمارية للإنتاج والتصنيع (لمواد البناء) ، الشركة الوطنية لصناعة المراتب الأسفنج المحدودة ، مصنع بنادر لتشكيل المعادن بالإضافة لخمس شركات أخرى منها شركة الكرامة للتجارة ، ومصر للجباسات .

فيما تسيطر ١٠ شركات سعودية على القطاع الزراعى فى مصر أهمها شركة المملكة للتنمية الزراعية «كادكو» ، شركة النوبارية لإنتاج البذور «نوباسيد» ، شركة النعام المصرية السعودية ، الخريف للاستثمار الصناعي «رخاء» ، الشركة العربية لأمهات الدواجن ، شركة الهجن المصرية ، الشركة العربية السعودية للدواجن ، شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية ، شركة مزارع فقيه ، وفى قطاع التمويل والاستثمار هناك ٧ شركات أخرى أهمها مجموعة النعيم للاستثمار، شركة كنوز الدولية للاستثمار تستولي علي مساحات شاسعة علي الطريق الصحراوي « القاهرة / الإسكندرية » بطرق أقل ما يقال عليها أنها تدخل في إهدار المال العام ، بالإضافة للشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل ، شركة كولدويل بانكر الشرق الأوسط للاستثمار التى تتولى عمليا بيع وتسويق ممتلكات شركة سوديك المملوكة لمجدى راسخ ، شركة ديار للإدارة والاستثمار ، شركة أوريكس المالية المحدودة.

المصادر السعودية حددت أسماء نحو ٢٥ رجل أعمال سعودى تعمل أموالهم فى مصر من أهمهم عبد الرحمن الشربتلي و فهد الشبكشي و صالح كامل ، الأمير/ الوليد بن طلال ، ومجموعة مغربي ، مجموعة بن لادن ، مجموعة حلواني ، الأمير/ محمد الفيصل، طلعت اللامي ، مجموعة الزامل، مجموعة العيسى و محمود سعيد. ومجموعة البراهيم ، مجموعة السليمان ، مجموعة البابطين ، حسين اليامي ، ناصر الطيار ، عبد الله المكيرش ، مجموعة فقيه ، مجموعة الخريف، بالإضافة إلى اثنين من رجال المال السعوديين تكفى مخالفاتهم لضرب أى استثمارات لأى دولة فى دولة أخرى هما عبد الإله صالح كعكى و جميل عبد الرحمن القنيبط ، مشتريا النوبارية للبذور وطنطا للكتان للأول ، وعمر أفندي للثانى ، وكلاهما يستحق كتابا منفصلا لبيان مافعلاه ولايزالان تفصيليا بمصر أرضا وشعبا – قبيل الحكم ببطلان عقد «عمر أفندي»- ، أما الباقون فجميعهم أو أغلبهم شريك بطريقة أو بأخرى لكثير من الفاسدين المصريين الذين يتوافدون علي سجن طره في هذه الأيام .

فالمستثمر السعودي «عبد الإله صالح كعكي» الذى « قيل » انه اشترى شركة « النوبارية للبذور نوباسيد »، تركوه يعمل بكل المحررات الحكومية الرسمية المملوكة للقطاع العام ، ... القصة بدأت عندما اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية للشركة القابضة للتنمية الزراعية في ٢٠ أبريل عام ٩٩ برئاسة المهندس أحمد الليثي وقررت خصخصة «نوباسيد» ، ومن ثم تتحول من القانون المنظم للقطاع العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، إلي المنظم للقطاع الخاص رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، أي تتحول إلي شركة خاصة مملوكة لأفراد غير تابعة للدولة ، إلا أن المشتري زور مصطلح « تتحول » ، وادعي بمساعدة الفاسدين من حوله وداخل الشركة القابضة ، انه تحول من قانون إلي قانون دون أي تغيير في الصفة ، ومن ثم كان أول ما فعلهُ هو الاستدارة على هؤلاء الحاصلين على قطع أرض صُغيره ، لينال منهم طردا وتنكيلا بادعاء أنه اشترى الشركة بما لها وما عليها ، برغم أنه اشترى مساحة محددة ، ظاهرة فى كراسة الشروط وعاين معاينة نافية للجهالة ، تمنعه من التفكير فيما فعل .. اللهم إذا كان هناك من شجعه وأغراه ، ثم ترك له حرية العمل بانتحال صفة الشركة العامة ، التى تعاقدت مع صغار الملاك ومن ثم تستحق تحصيل الأقساط الواجبة عليهم !! على أرض مدينة أبو المطامير حيث مقر الشركة والأراضى التى اشترتها .

وكذا التى استولي عليها المالك بانتحاله صفة الشركة العامة ، باستخدام السجل التجاري والبطاقة الضريبة وتوكيلات المحامين ، التي سمحت له بانتحال صفة الشركة القابضة للتنمية الزراعية ومن بعدها القابضة للتجارة ، للحصول علي أراضي ومستحقات مالية هي في الأساس مملوكة للشركة العامة ، .. هذه الأراضي بلغت مساحاتها نحو ٢٩ الف فدان يعلم حدودها القاصى والدانى ، وهو رقم يزيد عن الأراضى التى خصصت للشركة بموجب القرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٦ ، حيث تدور الملحمة منذ نحو يزيد عن ١٠ أعوام ، بدأت بهجمة المستثمر على أراضى الموظفين ، طلبا للأقساط المستحقة لشركة التعاقد ، وهى الشركة القابضة للتنمية الزراعية ، باعتباره « زورا» امتدادا لهذه الشركة ، نافيا قصة البيع مدعيا تحوله من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، إلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، كما أسلفنا .. تحول فقط .. يعنى لا اشترى ولا الحكومة باعت له ، هذه اﻻموال والأقساط بلغت حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٨ «١٣٢ مليون جنيه» ، مضافا إليها نقدية بالبنوك محملة عليها بلغت فى نفس

التاريخ ١٢ , ٣٢ مليون جنيها، هذه البيوع التى تمت لجميع العاملين بالشركة قبل البيع ، مقابل خروجهم للمعاش واعتمدتها الجمعية العامة لها فى ٢٧ أغسطس ١٩٩٨ ، يتبقى أن نعلم أن المساحة التى قام عليها البيع طبقا لمذكرة المعلومات الملحقة بكراسة الشروط ، هى ١٥٩٢ فدانا .

العمال ومشتروا الأرض من الشركة القابضة ، قاتلوا ليصل حقها إليها بعد منعه عمن يحاول الاستيلاء عليه ، إلا أن محاولاتهم المستمرة لم تحقق المرجو ، - كما تصوروا - إلا بعد أن تجمهروا يوم السادس من مايو ٢٠٠٦ ، طلبا للقاء الرجل الأول عن القابضة للتجارة « هادي فهمي » ، الذي قابلهم علي مضض ووعدهم بعد الاستماع إليهم ، والحصول علي المستندات المؤيدة لأقوالهم لتقديم بلاغ للنائب العام ، فيما كان بإمكانه أن يوقف كل ذلك ، ليس بإبلاغ النائب العام كما فعل ، إنما بإبلاغ كافة الجهات المعنية باستخدام المستثمر ، لمحررات شركة انتهت من الوجود ببيعها ، وانتقالها للقطاع الخاص .. بمعني انه كان يمكنه إيقاف التعامل علي السجل التجاري الخاص به ، وكذلك البطاقة الضريبية وإلغاء التوكيلات التي سممت حياة الغلابة في النوبارية ، بعد تركها للمستثمر لينتحل من خلالها صفة شركة عامة وهو الأجنبي المخالف لكل القوانين والأعراف !.

الاستيلاء على المال العام ظهر واضحا فى بلاغ هادى فهمى رئيس الشركة القابضة للتجارة قبل حلها وتفريقها علي شركات أخرى للنائب العام ، للحيولة دون مساءلته كمسئول علم بوجود محررات يملكها بموجب وظيفته ، دون أن يحرك ساكنا لحماية المال العام ، .. البلاغ وردت به عبارة حررها المستشاران محمد النجار وأحمد شوقى ، مستشارا القابضة للتجارة وقتها :« مما تقدم من مستندات أثبتت الاستيلاء على المال العام متمثلا فى أقساط بيع الأراضى ، وتحت أيدينا المستندات الدالة على ذلك » ، الغريب أن نتيجة التحقيق آلت إلى الحفظ بسبب عدم استدعاء محررى البلاغ أو مقدمه ، بالطبع لاعتبارات فاسدة هدمتها الثورة لكونه شقيق وزير البترول قريب الصلة بجمال مبارك ، ليتم الاكتفاء بالتحقيق مع محمد خليفة المسؤول القانوني عن شركة النوبارية بالشركة القابضة .

لينتهي التحقيق بتضليل الرجل للمحققين كما اعتاد تضليل منصات المحاكم لصالح المستثمر السعودي ، حتي أن المضارون يصفونه بأنه اشهر من سهل لعبد الاله

صالح كعكى ، الاستيلاء على أكثر من ٣٠ ألف فدانا ، تمثلت فى مئات القضايا التى كان طرفا فيها ، نيابة عن الشركة القابضة ، وأخفى عن الهيئات القضائية بيع المتبقى من النوبارية ، للشركة المصرية السعودية ، كما أخفى المساحة المحددة بصفقة البيع ، وحقيقة الأقساط المتبقية على حائزى الأرض «بدل وظيفة » ، وأبلغ الأمثلة على ذلك القضية رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٩٦ مدنى كلى كفر الدوار ، التى بدأت قبل البيع ورفعها العمال طلبا لتخفيض أسعار بيع الأراضى ، واستمرت حتى ما بعد البيع ، فذهب المحامى محمد خليفة ممثلا للشركة المرفوع ضدها القضية وهى الشركة القابضة ، ويومها أخفى كل شيئ عن المحكمة ، فكسب القضية لصالح القابضة ، ثم ترك التنفيذ لصالح «صالح كعكى» الذى استخدم التوكيلات التى تركوها له ليستمد منها شرعية القطاع العام تزويرا وانتحالا للصفة ! واستمر كذلك فى أكثر من ٤٠٠ قضية معظمها مستمر حتى الآن ! .

الأشد غرابة أن مقدم البلاغ هادي فهمي لم يسع لتقديم المستندات التي تثبت ما جاء فيه ، لكنه اكتفي بالعبارة السابق الإشارة إليها فقط دون أي مستندات ، رغم أن المضارون قدموا له أكثر من ٦ آلاف مستند ، نشرنا أغلبها منذ مايو ٢٠٠٦ ب«الكرامة» واستمرت لمدة تزيد عن العام ، دون أن يتحرك الرجل أو وزيره المسئول عنه ، فيما كان الحل هو تكفين المخالفات حماية له ، وتقسيم الشركة علي الشركات القابضة الأخرى وهو ما كلف المضارين البدء من نقطة الصفر ، لاختلاف جهة التقاضي والمسؤولية من القابضة للتجارة إلي القومية للتشييد .

ليستمر الاستيلاء على أراضى الدولة ، وكلما اشتكى الضحايا قيل لهم «هاتوا مستندات » ، هذا ماحدث داخل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، برغم وجود مستندات تدل على محاولات المستثمر الدائمة ، للاستيلاء على الأراضى المملوكة لها ، ومنها الخطاب الصادر من القابضة للتنمية الزراعية فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٩ ، موجه إلى الهيئة طلبا بالاعتداد بملكية ٢٧ ألف فدان ، وكذلك الخطاب المؤرخ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٩ ، ويطلب كعكى فيه تسجيل أراض لقرى أقيمت قبل عام ١٩٦٩ ، من خلال تعاون مصرى سوفييتى وانتهى البناء فيها قبل إنشاء النوبارية العامة عام ١٩٧٦ !، ، أما المفاجأة فهى مطالبة الرجل بملكية ترعة ناصر المتفرعة من ترعة النوبارية ، التى تم شقها فى ستينيات القرن الماضى ، بتعليمات من الرئيس

الراحل جمال عبد الناصر ، بهدف التوسع فى الزراعة بالمنطقة المحيطة النوبارية !!، طالب «كعكى» بملكيتها باعتبار اقتطاعها لـ ٤٢ فدانا من المساحة التى اشتراها ، مختصما فى ذلك وزارة الرى ووزيرها بصفته ، والأغرب أن أحدا لم يحرك ساكنا ، أو يدفع بانتحاله صفة شركة عامة اشتراها وانقطعت صلتها بالقطاع العام منذ تاريخ الشراء فى ١٩٩٩ .!

يطالب بملكية قري بنيت قبل شراءه للشركة

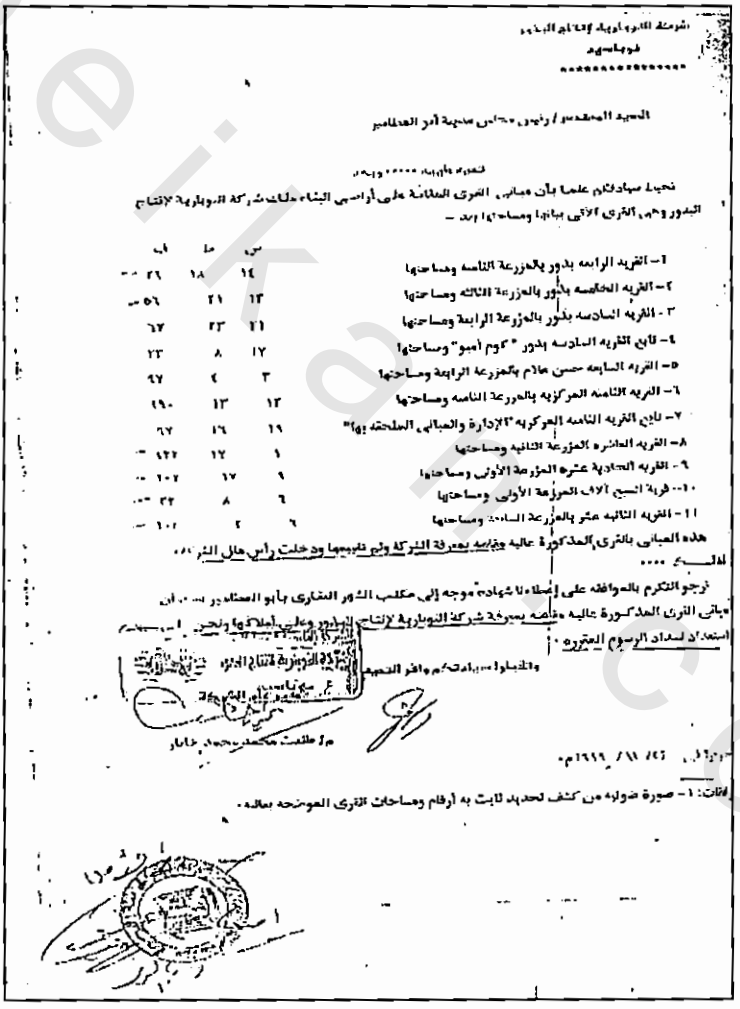

السيد المهندس / رئيس مجلس مدينة أبو المطامير

تحية صادقة وبعد ،،،

نحيط سيادتكم علما بأن مباني القرى المقامة على أراضي البناء مملوكة شركة النوبارية للإنتاج البذور وهي القرى الآتي بيانها ومساحتها بعد -

١- القريه الرابعه بدور بالمزرعة الثامنه ومساحتها	١٤	١٨	٢٩
٢- القريه الخامسه بدور بالمزرعة الثالثه ومساحتها	١٣	٢١	٥٦
٣ - القريه السادسه بدور بالمزرعة الرابعة ومساحتها	٢١	٢٣	٦٢
٤- تابع القريه السادسه بدور "كوم أمبو" ومساحتها	١٢	٨	٢٣
٥- القريه السابعه حسن علام بالمزرعة الرابعة ومساحتها	٣	٤	٩٢
٦- القريه الثامنه المركزيه بالمزرعة الثامنه ومساحتها	١٢	١٣	١٩٠
٧- تابع القريه الثامنه المركزيه "الإدارة والمباني الملحقة بها"	١٩	١٦	٦٢
٨- القريه العاشره بالمزرعة الثانيه ومساحتها	١	١٢	٤٢٢
٩ - القريه الحادية عشره بالمزرعة الأولى ومساحتها	٩	١٧	١٠٢
١٠- قرية النسيج الأولى بالمزرعة الأولى ومساحتها	٦	٨	٣٢
١١ - القريه الثانيه عشر بالمزرعة السادسة ومساحتها	٦	٢	١٠٢

هذه المباني بالقرى المذكورة عاليه مقامة بمعرفة الشركة ولم تدرجها ودخلت رأس مال الشركة

ولذلك ....

نرجو التكرم بالموافقة على إصطناع شهادة موجه إلى مكتب الشهر العقاري بأبو المطامير بتسجيل مباني القرى المذكورة عاليه خاصه بمعرفة شركة النوبارية للإنتاج البذور وعلى أصلاكها وتحرير

استعدادنا لسداد الرسوم المقررة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية

م/ طلعت محمد حماد

١٤/ ١١ / ١٩٩٩م

مرفقات: ١- صورة ضوئية من كشف تحديد تابت به أرقام ومساحات القرى الموضحة بعاليه .

obeikan.com

صورة رقم (١٣)

خطايا «عبد الإله صالح كعكي» السعودي الجنسية لا تزال مستمرة ، وكنا أول من فكك خيوطها المتشابكة التي غمت حتي علي جهات التحقيق ، باعتبارها أكبر قضية فساد في تاريخ مصر ، منذ بداية عملية الخصخصة التي كانت طريقا سريعا لنهب منظم لمقدرات العباد في مصر ، وهي خير شاهد علي انسحاب حكومي مريب ، جعل من أجنبي رئيسا لمجلس إدارة شركة حكومية ، ومسجلا في سجلها التجاري تحت سمع وبصر مسئوليها ، وعلي رأسهم «هادي فهمي» آخر رئيس للشركة القابضة للتجارة ، المالك الأصلي للشركة المباعة التي انتحل المستثمر السعودي صفتها ، وصال وجال في نهب أراضي الدولة ، مستغلا ما كان يدفعه لهؤلاء المسئولين شهريا ، ليحصلوا هم علي الأحكام ضد الفلاحين ، فيما ينفذ هو ويحصل علي الملايين ، ومنها يوزع ريع الفساد علي الذين يغمضون الأعين عما يفعله .. «الكاتب حصل بأحد موضوعات الحملة التي استمرت نحو ٣٣ أسبوعا ، منها ١٤ أسبوعا متواصلة ، علي إحدى جوائز نقابة الصحفيين في التحقيقات الصحفية عام ٢٠٠٨» ، الموضوع يعد كاشفا لما يحدث علي أرض الواقع ، من تشابكات في العلاقات بين هذا المستثمر وقوي أخري ، تؤكد تجبره علي المصريين بعلم النظام الفاسد ، وبالتعاون مع القوي الإمبريالية التي تحميه ...

الفصل الأول

عملاء إسرائيل وأمريكا على أرض النوبارية!

أسرار وعلامات استفهام متعددة تناثرت علي ألسنة المشردين من سكان نحو ١١ قرية من قري النوبارية، دارت كلها حول القوة الخفية التي تحمي طغيان وفيضان النهب المنظم لأموال الدولة والناس.. من المستثمر السعودي «عبد الإله صالح كعكي » ، وشريكيه المصريين.. المغازي فهمي المغازي ويسري فهمي المغازي ، سنوات ست.. والمستثمر يستغل أوراق ومستندات وأختام الشركة القابضة للتنمية الزراعية ـ بعد شرائه الشركة ، كل هذه المدة والعمال والفلاحون يصرخون دون مجيب، فلا جهات التحقيق أنصفتهم،ولا المحاكم بالطبع، بعد أن احتمي السارق بحصانة خلعها عليه المسئولون عن القابضة الزراعية، ثم القابضة للتجارة.. من خلال الصمت عليه دون سبب مفهوم وهو يتحرك بأوراقهم وأختامهم من سجل تجاري وبطاقة ضريبية حكومية أمام المحاكم لتخدع المنصات القضائية فيه وتعطيه حق الدولة الأصيل في جمع ما لها من أموال لدي هؤلاء العمال والفلاحين أو طردهم إذا ما اعترضوا علي أداء أقساط يدينون بها للدولة وليست له!!،

المسؤولون الذين تظاهروا بالإفاقة بعد سيل الحقائق التي نشرتها «الكرامة » فأبلغوا النائب العام.. بطريقة الحفظ المسبق للبلاغ الذي قدم بدون مستندات تدعمه ، أو إجراءات من شأنها حفظ حق الدولة في مالها ورعاياها!!، جعلوا الناس في النوبارية يتساءلون عن القوة التي تتيح لمستثمر أيا كان شأنه أو جنسيته نهب كل هذه المليارات طوال ما يزيد علي ٦ سنوات.. ولا يزال؟! ولهذا ذهبت بعثة «الجريدة» إلي المنطقة الموبوءة وسكانها المنكوبين.. ضاربة عرض الحائط بجميع التحذيرات التي أتت من الأهالي خوفا من بطش أمن الشركة وجواسيس المستثمر بها هناك.

أكثر من مفاجأة انتظرتنا هناك للتأكيد أن ما نشرناه رغم كثرته ليس سوي نقطة في بحر، المستند المؤرخ في ٢٤/ نوفمبر/ ١٩٩٩ كان مرشدنا لعملية واحدة من عمليات النصب العلني للمستثمر وموظفيه، وهو خطاب موجه إلي رئيس مجلس مدينة «أبو المطامير» يطالبون فيه بالموافقة على منحهم شهادة موجهة إلى مكتب الشهر العقاري

تفيد بأن مباني القري المذكورة بالخطاب وعددها ١١ قرية بمساحة تزيد علي ٨٢٠ فدانا مقامة بمعرفة شركة النوبارية لإنتاج البذور، ثم إعلان استعدادهم لسداد الرسوم المقررة!!، بالفعل بعض القري مقامة بمعرفة الشركة المذكورة وقت أن كانت قطاعا عاما ولم تدخل أي منها لعقد البيع!! فلماذا يطالب بها المشتري؟! لأنه لا يزال ينتحل صفة الشركة العامة حتي وقت كتابة هذه السطور «أثناء كتابة الموضوع وحتي إنهاء الكتاب » .

القوة الخفية لم تكن معلومة حتي الوصول إلي سور المركز الثلاثي «المصري الأمريكي الإسرائيلي» المقام علي أرض النوبارية ، ضمن اتفاق ثلاثي بين الحكومة المصرية وأمريكا والكيان الصهيوني.. ضمن إجراءات التطبيع، ويحمل هذا الاتفاق اسم «يو. إس. ايد» أو ما يسمي ب «البرنامج البحثي في مشروعات البحث التطبيقي بالأراضي القاحلة» .. علي مساحة ٣٥ فدانا تملكها وزارة الزراعة المصرية، ويقع إلي الجنوب الشرقي من الإسكندرية بنحو ٨٥ كيلو مترا، والمركز تم إنشاؤه قبل بيع شركة النوبارية لإنتاج البذور «نوباسيد» وغير مملوك لها، وهو كما تقول السطور السابقة نشاط دولي ثلاثي مقام علي أرض ملك الدولة!! ، .. المفاجأة كانت فيما وجدناه مطبوعا علي سور المركز «الدولي»، حيث كان شعار شركة «كعكي» وشركاه مطبوعا بالألوان علي جميع أجزاء السور ، وكأنه جزء لا يتجزأ من أمواله الخاصة وأراضيه!! ، المفارقة تكمن في إجابة السؤال القائل بكيفية اختفاء مركز دولي ـ بصرف النظر عن رفضنا وجوده ـ في أحضان شركة المفروض أنها قطاع خاص ؟ ،خاصة أن عملية ذبح الشركة الأولي في الشرق الأوسط في إنتاج البذور وبيعها بالبخس كان لصالح هذا المركز الإسرائيلي الذي يمثل قمة هرم البلايا التي أصابت الزراعة المصرية!!

صورة رقم (١٤) .. المركز الثلاثي الإسرائيلي بشعار «نوباسيد »

نشاط المركز لا يزال مستمرا.. برغم امتناع الخبراء الصهاينة من العاملين فيه ، عن الحضور إليه داخل السيارات الخاصة بسفارة العدو الصهيوني، واستبدالهم تلك السيارات بأخرى تحمل الرقم «٥٧ هيئة سياسية» تابعة للشريك الأمريكي!! ، وهنا تكمن المفارقة العجيبة التي ربما تكشف السر الذي يمنح «صالح كعكي» وشركاه هذه القدرة العجيبة علي سرقة ما لا ليس له.. وإسكات كل من يقف في مواجهته بموجب حكم قضائي!!، فاليهود يتخفون داخل العباءة الأمريكية! إمعانا في الأمن بعد فضح تواجدهم هناك وتداعياته.. وهذا منطقي فبينهما شراكة.. ومعهما الحكومة المصرية مالكة كل شيء عدا الناتج العلمي بالطبع، فإذا أمكن سكوت المصريين علي ما فعله «كعكي» وهو حادث بالفعل؟! فهل يمكن أن تصمت الشريكتان أمريكا و«إسرائيل» تلك المولعة بالتواجد الدائم علي النيل وروافده إلي حد الجنون، سواء كان ذلك من خلال التمثيل الدبلوماسي أو البحثي، ومعلوم للجميع كيف يكون رد فعلها إذا ما أحست بأي تحرك يجرح هذا الولع النابع من مخطط «من النيل إلي الفرات»، فماذا عن كون الموقع علي ترعة «ناصر» المتفرعة من ترعة النوبارية أحد روافد النهر العظيم؟! ذلك أن صمتت الشريكة الكبرى في تدمير صحة المصريين «أمريكا»؟! بالإضافة إلي

اسم «ناصر» بما له من مدلول عند العدو (الإسرائيلي)!!

وضع خاتم وشعار «النوبارية» الشركة الخاصة ، ليس له سوي تفسيرين لا ثالث لهما الأول أن لجوء المستثمر السعودي إلي هذا الإجراء ليس لسرقة المركز.. ولكن لإخفائه ضمن المسروقات فتضيع معالمه ويبعد عن العيون!! أما التفسير الثاني فهو أن ما تم ليس إلا إعلانا عن القوة التي تحول المنطقة بأسرها إلي محمية طبيعية أمريكية ظاهرها المستثمر.. وباطنها احتلال «صهيو أمريكي» تعجز الدولة أمامه عن التصرف فيما يسرق من مالها.. أو حماية من يشرد من رعاياها!! ويبقي أن كلا التفسيرين بالإضافة لفعل وضع الشعار لن يتم بدون موافقة من هذه أو تلك بدون النظر إلي موقف الدولة المصرية!!.

المفاجأة أكدت أن شكوك العمال والفلاحين في وجود القوة الخفية التي تحول دون حصولهم علي حقوقهم في محلها.. ليس ذلك فحسب بل إن الجولة أكدت أن أملاك الدولة التي أعطيت إلي «الكعكي» علي سبيل الأمانة تحولت بقدرة قادر محمي إلي أملاك خاصة، فالنادي الاجتماعي تحول إلي معمل للأبحاث وتم تأميمه ولم ينطق أحد، وقرية الدكتور حسن فتحي وهي إحدى أربع قري أنشأها الراحل العظيم لتكون نموذجا يحتذي.. تحولت أيضا إلي الإقطاعية الكعكية الأمريكية الصهيونية وبدلا من أن يسكنها الشباب كما كان مخططا لها، تحولت إلي مخزن للشركة ومرتع للماعز، لا يقطنها سوي خفير تابع للمستثمر المحتل، أما في داخل البيوت التي اعتبرتها المنظمات العالمية تحفة معمارية نال عنها مصممها وبانيها لمدة جوائز عالمية.. فلا شيء سوي الخراب.. وهو ما وجدته عدسة كاميرا «الجريدة»!!

الأغرب أن يد الكعكي وأعوانه طالت كل شيء حتي طائرتي الرش المملوكتين لوزارة الزراعة وهما من طراز «هليوكوبتر» تحولتا إلي خردة لا تساوي شيئا، فالمالك لا يستطيع استردادها، وكذلك المتعدي عليهما.. حيث تركهما كالبيت الوقف تحت أمطار الشتاء وقيظ الصيف، السوق التجارية سجلتها عدسة «الجريدة».. و كان من بين الأمانات التي تركها المهندس أحمد الليثي في حوزة المستثمرين ولم يطالب بها لا بعد أن صار وزيرا، ولا قدم عنها طلب إحاطة أو استجواب بعدما صار نائبا تحت قبة المجلس.. الخلاصة تم بيع السوق لحساب عصابة المغازي والكعكي!! أما الليثي فلا حس ولا خبر!!

رغم المطاردات التي تعرضت لها علي أرض النوبارية، فإن عدسة الكاميرا نجحت في التقاط لافتة الشركة القابضة للتنمية الزراعية فوق مبني شركة تم بيعها لمستثمر أجنبي ولم يزلها حتي الآن.. ولماذا؟! فلديه جميع الأوراق والمستندات التي تقول إنه لا يزال شركة تابعة لشركة قابضة.. تصوروا؟! وكل ذلك تحت سمع وبصر المسئولين عن هذه الشركة القابضة.. ليس هذا فحسب بل تحت سمع وبصر النظام بأكمله!! ألم نقل إنه تحول وما سرق إلي محمية «صهيو أمريكية» لا يقدر عليها قادر!! ، «الجريدة» نجحت أيضا في اختراق الحصار والمطاردات وقامت بتصوير ما يعرف بمزرعة البطاطس وهى أرض استولي عليها الكعكي أيضا وتصل إلي رقم يقترب من الثلاثة آلاف فدان، وتخرج عن حيز ما قيل إنه اشتراه ومدون في عقد البيع ويبلغ نحو ١٥٩٢ فدانا فقط بالإضافة إلي مباني الشركة!!

جولة «الكاتب» لم تنس رغم كل المطاردات أن تستريح بجوار عدد من الفلاحين الذين لا يزال الأمل يحدوهم في استرداد ما سلب منهم، فهم بالرغم من وجودهم علي الأرض فإن طائر الرخ المتمثل في الأحكام القضائية التي يحصل عليها المستثمر السعودي وشريكاه لا يزال يتربص بهم، لكنهم يعملون ويقاومون بالطرق القانونية لإثبات أن ما عليهم هو للدولة وليس للمستثمر وستبقي مقاومتهم له حتي وإن وصل الأمر إلي جعل الأرض كالعرض لا تتم حمايته إلا بالسلاح، في ظلال الغيبة الكبري للنظام وحواريه عما يحدث من احتلال مرئي وغير مرئي قادم من داخل المركز الثلاثي للبذور بالنوبارية!!.

وحتي لا يتسائل القارئ عن الأسرار والخلفيات فالقصة التي بدأت في ١٤ مارس عام ١٩٩٩ ، عندما تعاقدت الشركة القابضة للتنمية الزراعية ، مع عبد الإله محمد صالح كعكي باعتباره رئيسا لمجلس إدارة شركة التجارة والتسويق السعودية الدولية المحدودة ومقرها الرئيسي مدينة 'جدة' وكان التعاقد علي شراء نسبة ١٠٠ ٪ من أسهم شركة «النوبارية» لإنتاج البذور «نوباسيد» وكانت مملوكة للشركة القابضة للتنمية الزراعية ، كمستثمر رئيسي وكان سعر البيع «١٠٣» ملايين و٢٥ ألف جنيه وسعر السهم ٥،٢٩ جنيه ، كما حدده البند الرابع من عقد البيع والتنازل الخاص بالشركة، بعد ذلك جاء وقت الدفع وبنوده حيث كان من المفترض أن يتم علي ثلاثة شيكات وثلاثة بنوك والمبلغ '٥٢' مليونا و٦٥٧ ألفا و٥٠٠ جنيه بنسبة ٥١ ٪ من التعاقد ،

وباقي الثمن وهو مبلغ خمسين مليونا و٥٩٢ ألفا و٥٠٠ جنيه بنسبة ٤٩ ٪ من إجمالي قيمة التعاقد بخطاب ضمان غاية سداده ٣٠ أكتوبر عام ٩٩ ، والكارثة أن هذا الخطاب كما هو موضح في العقد الخاص بالبيع بدون بيان اسم البنك الصادر منه الخطاب، ليس هذا فقط بل هناك مهزلة أخري وهي أن الخطاب بدون رقم أو تاريخ ، وكذلك بدون رقم خطاب ضمان وهو ما يؤكد أن الصفقة تمت بالمبلغ الأول ، وهو ٥٢ مليون جنيه الذي صدر به خطاب الضمان ، بضمان شركة الوادي للحاصلات الزراعية التي اشتراها نفس مشتري الصفقة في عام ١٩٩٥ وهي الصفقة التي أضاعت علي الدولة ملايين الجنيهات أيضا » .

استعان الثلاثي يسري فهمي المغازي والمغازي فهمي المغازي وعبد الإله الكعكي بموظف بمكتب التوثيق النموذجي بأبو المطامير ، وأصدروا التوكيل رقم ٢٣٤٣ ب لسنة ٩٩ توثيق أبو المطامير باعتبار أن كعكي رئيس مجلس إدارة شركة النوبارية لإنتاج البذور خلافا لنص المادة '٧٧' من اللائحة التنفيذية من القانون الذي آلت إليه الشركة بعد تحويلها من قطاع عام إلي قطاع خاص ، بهدف الإسراع في إجراءات سحب الودائع الموجودة داخل حساب.شركة 'نوباسيد' التي كانت في هذا الوقت تتبع الشركة القابضة للتنمية الزراعية وكانت الودائع قيمة مبيعات أراضي الشركة قبل ذلك ، في ميزانيات مختلفة وتصل هذه الأموال لما يزيد علي قيمة المبلغ الذي تم دفعه كمقدم لثمن الشراء.

هادى فهمى أمام القضاء الادارى للاقرار بصحة العقد الفاسد

نتيجة لتقاعس مسئولى الشركة القابضة للتجارة عن استرداد ما لشركتهم من حقوق لدى المستثمر السعودى عبد الإله صالح كعكى مشترى شركة النوبارية للبذور (نوباسيد) ، وكذلك الإقرار بفساد كل تصرفاته ضد العمال والفلاحين من شاغلى الأراضى الزراعية (أرض مقابل وظيفة).. وقف المحاسب هادى فهمى رئيس القابضة للتجارة أمام منصة القضاء الإدارى بالإسكندرية في السابع من مايو ٢٠٠٨ تنفيذا للدعوى المرفوعة ضده من المستثمر السعودى صالح كعكى والتى يطالبه فيها بالإقرار بصحة عقد شراء النوبارية للبذور (نوباسيد) بالإضافة إلى تعويض قدره ١٠ ملايين جنيه !! ، .. المستثمر السعودى يدعى أن القابضة للتجارة تماطله فى تسجيل العقد منذ توقيعه فى ابريل ١٩٩٩ ، وهو ما يستوجب التعويض بحسب الدعوى ، فى

محاولة منه للالتفاف حول ما قرره تقرير الرقابة الإدارية المحرر فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ والذى أثبت ماشاب التسجيل الابتدائى بالعقد المشهر برقم ١١٨١ لسنة ٢٠٠١ بابو المطامير والمقيد بالقضية رقم ٤٣٦٦ لسنة ٢٠٠٦ من مخالفات انتحال صفة شركة عامة خرجت عن الإطار الحكومى بالبيع للمستثمر وتحولها من القطاع العام إلى الخاص ، واستغلال المحررات الرسمية للشركة العامة بعد تاريخ البيع من أختام وسجل تجارى وبطاقة ضريبية وتوكيلات منتهية الصلاحية بسبب البيع ، وكذلك تجاهل المستثمر والذين تواطؤوا معه لوجوب صدور قرار جمهورى بشأن تملك الأجانب لأراضى صحراوية مملوكة للدولة وفقا للقانون .

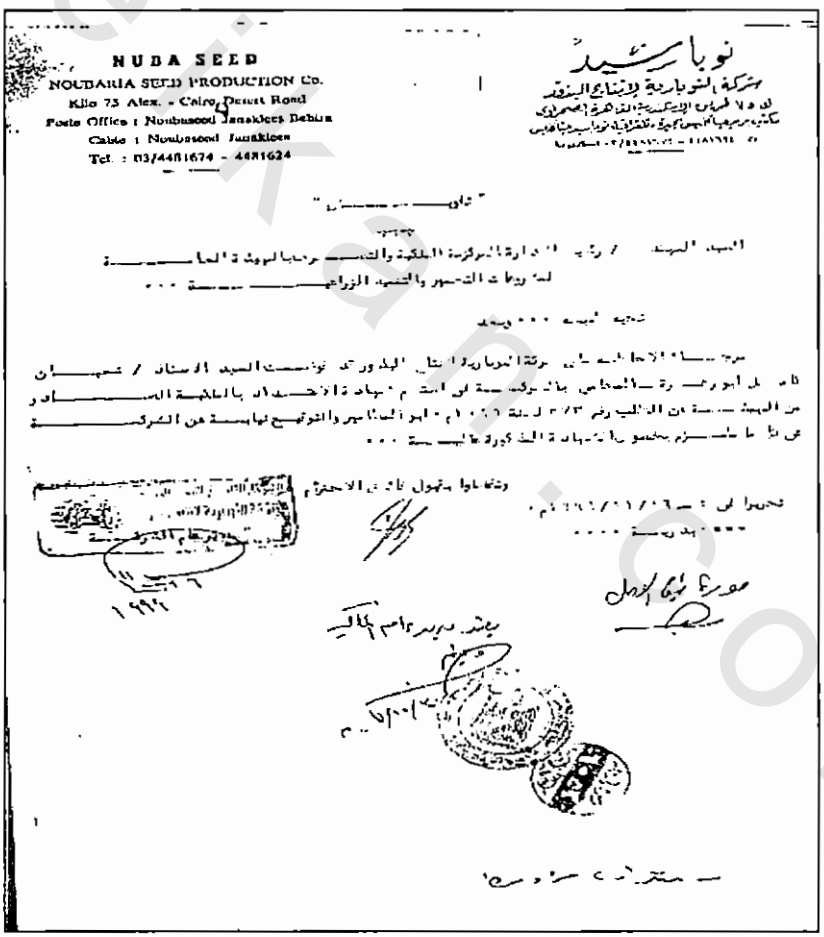

صورة رقم (١٥) .. يطالب القابضة بالاعتداد بملكية ليست له

وبرغم أن هذه المخالفات الفادحة ضد الشركة القابضة ورعاياها من الفلاحين والعمال وقيام المستثمر وأعوانه بنزع ملكياتهم للأراضى ، التى امتلكوها وفقا للقانون مستغلا أوراقا مملوكة أصلا للشركة القابضة للتجارة بموجب انضمام القابضة للتنمية الزراعية إليها ، وحصوله على أحكام قضائية بإسمها ضدهم ..إلا أن أحدا من مسئوليها لم يتحرك إيجابيا ، للحفاظ على أموال الدولة والناس ،وهو ما جعل المخالف يتجرأ على الدولة ، مطالبا إياها قضائيا بالإقرار بصحة العقد الفاسد ، منذ البداية ومن ثم صحة كافة ما اتخذه وأعوانه من سرقات ، فى حق الدولة والناس .

الأغرب والمثير للريبة أن وكيل النيابة الوحيد الذى حاول رد الحقوق إلى أصحابها واستجلاء الحقيقة مستندا إلى تقرير سيادى مضافا إليه تحريات المباحث وأقوال الشهود واعترافات الجناة أنفسهم تم إقصاؤه عن نظر القضية وافتعال أخطاء إجرائية له ثم اقتحام مكتبه من غير أصحاب الولاية عليه والاعتداء على صاحب الولاية الأصلى وهو المحامى العام لنيابات البحيرة الذى لم يحرك ساكنا أمام ما حدث !! (الكرامة) نجحت من خلال مصادرها فى التفتيش القضائى بالقاهرة فى الحصول على نص الملحوظة رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٧ الناتجة عن الشكوى رقم ١٤٢ لنفس العام والمقدمة من أحد أعوان «صالح كعكى» السعودى ، الذى امر وكيل النيابة بحبسه ثم خرج بمكالمة من مسئول كبير !!

الغريب أن الملحوظة اتهمت الوكيل بأنه لم يلتزم بالاستيفاء القادم إليه من المكتب الفنى للنائب العام الذى لم يطلب سؤال من سبق له الإدلاء بأقواله ومن بينهم الشاكى !! وكأن التفتيش القضائى بذلك يشير إلى أن التأخر فى إنهاء التحقيقات وضياع حقوق الأعمال والفلاحين خرج من مكتب النائب العام ومن ثم يجب عدم مخالفته حتى لو كانت الحقيقة الواضحة والتى تؤكد الفساد تم إغفالها عمدا من هناك!! الملحوظة محررة فى ١٠ ابريل ٢٠٠٨ وموقعة من المستشار عدنان فنجرى مدير التفتيش القضائى !!.

مستثمر سعودى يطالب بملكية مشروع ترعة ناصر بالنوبارية !

مفاجأة جديدة فجرتها أوراق محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية بعد ثبوت المحاولات الخبيثة للمستثمر السعودى «عبد الإله صالح كعكى» ، للاستيلاء على ما لم يدخل فى عقد شراءه لشركة البذور ، الموقع فى ١٤ ابريل عام ١٩٩٩ ، المحاولات

هذه المرة تم اكتشافها بالصدفة ، والغريب أنها أقدم المحاولات حيث قام بها قبل مرور شهرين فقط من فوزه بالصفقة ، التى لم تتعد ١٥٩٢ فدانا ، وقبل سدادة لكامل ثمن ما اشتراه .

القابضة للتجارة ضربت بقرارات رئيس الجمهورية عرض الحائط ، التى كانت تقضى بالتوسع الزراعى بالمنطقة وتطوير ترعة النوبارية وملحقاتها ومنها بالطبع ترعة ناصر بتكلفة تصل إلى ٣٢٢ مليون جنية ، ووقف مسئولوها صامتين أمام ممارسات المستثمر السعودى التى استولى خلالها على نحو ٤٠ ألف فدان ، وتسبب فى تشريد أكثر من خمسة آلاف أسرة من سكان نحو ١١ قرية من قري النوبارية ، ولم تتحرك كما لم تفعل مع ممارسات الرجل ضد ملاك الأراضى ، باستخدام التوكيلات المزورة ، والمحررات الرسمية المملوكة لها ، ولم تتدخل ضده بالإعلان عن التزوير فى هذه المحررات ،وانتحاله لصفة شركة كانت مملوكة للقطاع العام ثم آلت للقطاع الخاص بموجب عقد البيع !!

خطاياه أثبتتها تحريات مباحث الأموال العامة

محضر تحقيق

صورة رقم (١٦)

عمليات النصب العلنى التى يمارسها المستثمر منتحل صفة الشركة العامة يكشفها واحد من المستندات التى تعدت الألف مستند ،وهو المستند المؤرخ في ٢٤/ ١١/ ١٩٩٩ ، الذى يدلل على عملية واحدة من عمليات النصب العلني

للمستثمر وموظفيه ، وهو خطاب موجه إلي رئيس مجلس مدينة «أبو المطامير» يطالبون فيه بالموافقة علي منحهم شهادة موجهة إلي مكتب الشهر العقاري تفيد بأن مباني القري المذكورة بالخطاب وعددها ١١ قرية بمساحة تزيد علي ٨٢٠ فدانا مقامة بمعرفة شركة النوبارية لإنتاج البذور، ثم إعلان استعدادهم لسداد الرسوم المقررة!! ، الأراضى مقامة بمعرفة الشركة العامة ،والناس اشتروها ، وهو اشترى المتبقى منها فقط ، ورغم ذلك يطلب بملكية مملوكة أصلا للغير ، مستعينا بصمت ، أو تعاون المسئولين الرسميين عن هذه الأراضى ، فى الاستيلاء عليها وطرد شاغليها من ملاكها الحقيقيين منها ، ليبقى السؤال الأهم وهو : من يقف خلف ممارسات «كعكى» ، ويحميه منذ أكثر من ١٠ سنوات ؟ ، وهل هذا هو الاستثمار الذي كانت حكومة جمهورية الفساد ، تدعو إليه وتخاف عليه ثم تخيف الناس من الاقتراب منه ؟ .

دولة الوليد في توشكي

مشهد جديد لأكذوبة ما سمي بالاستثمار في مصر ، ذلك الذي هدد أصحابه بسحبه إذا ما عاقبت مصر الرئيس المخلوع حسني مبارك ، فمن النوبارية لتوشكى حيث سعودى آخر ، فتحت له خزائن الدولة على مصراعيها برغم عدم احتياجه لذلك ، فهو الأمير رجل الأعمال المصنف كأغنى رجل عربى ، إلا أن كرم الفساد المفرط فى حق الوطن ، هو ما جعل الوليد بن طلال ينشئ دولة مستقلة فى مشروع توشكى ، الذى كلف الدولة ما يصل لعشرة مليارات جنيه ، فيما حصل الوليد كما نشرت «الكرامة » فى عددها الثالث عشر الصادر بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥ ، سابقة بذلك كل من ادعى بعدها الإنفراد والسبق على الأرض بخمسين جنيها للفدان وبالتقسيط المريح ، كما حصل على كل ما يمكنه من الاستقلال عن الدولة بل والخروج على إرادتها باتفاق أشبه بمعاهدة كامب ديفيد التى قيدت حرية اتخاذ القرار المصرى ، وربطته بكائن أجنبى دخيل ، هكذا يعيش الوليد بن طلال .

صورة من عقد الوليد بن طلال

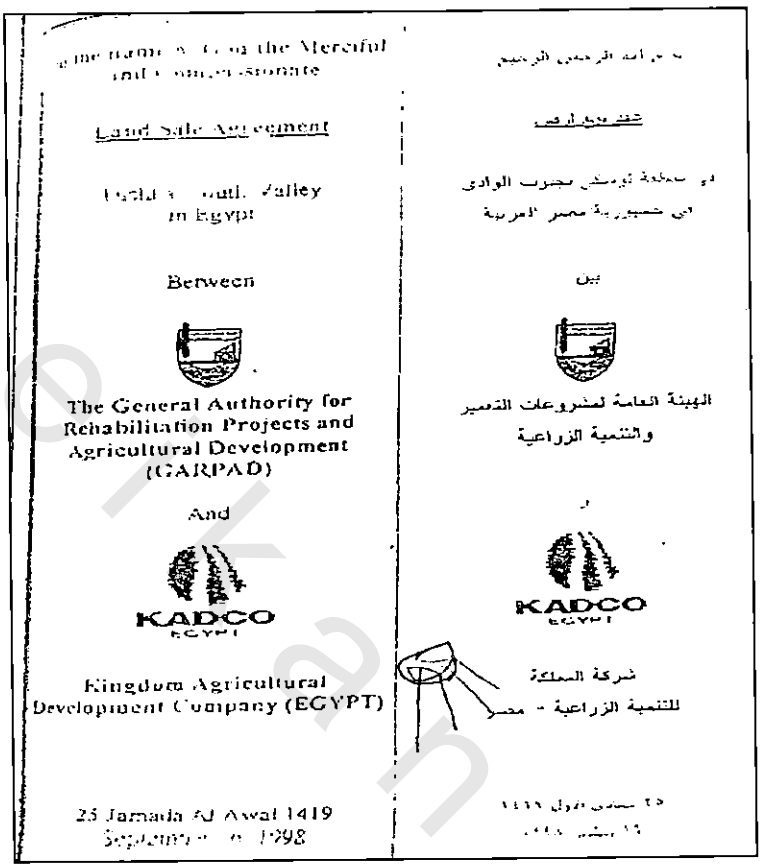

Land Sale Agreement

Between

The General Authority for Rehabilitation Projects and Agricultural Development (GARPAD)

And

KADCO EGYPT

Kingdom Agricultural Development Company (EGYPT)

25 Jamada Al Awal 1419

عقد بيع أرض

بين

الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

و

KADCO EGYPT

شركة المملكة للتنمية الزراعية - مصر

صورة رقم (١٦)

الوليد كما يقول العقد ، حصل على ١٠٠ ألف فدان بسعر ٥٠ جنيها للفدان ، أى بسعر لا يصل لثمن واحد من القصور التى يعيش فيها ، بدول العالم المختلفة ، فيما عجز عن السداد نقدا ، بل دفع ٢٠٪ من القيمة فقط مقدما ، فيما ينتظر أن تمنحه الحكومة حق الامتلاك المطلق لكامل المنطقة المذكورة فى المادة الثانية من العقد وتسجيلها باسمه، ومعه ضمانات خطية ضد نزع الملكية أو مصادرة الأرض ، التى حصل عليها «مشفيه» ، بدون الخضوع لأى أعباء حكومية أو أتعاب أو رسوم أو ضرائب من أى نوع كانت، بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر رسوم التسجيل

ورسوم التوثيق وضريبة الدمغة والضرائب العقارية وضرائب رأس المال المتعلقة بالأرض أو بملكيتها ، كذلك لن تكون الأرض خاضعة لأى أنظمة تخطيط أو إنشاء ، كما لن تخضع لأنظمة تقسيم المناطق، سواء فى الحاضر أو المستقبل.

الوليد وقع تحت طائلة كرم الحكومة ، التى أضناها حاله المتعسر فمنحته المتر المكعب من المياه بسعر يبدأ من ٤ قروش ويصل إلى ٦ قروش فقط لا غير ، بينما ترفع كل يوم السعر على المواطنين «الأغنياء» فى العشوائيات والأحياء الفقيرة ، كما أنشأت له الطرق ذات الحمل المرورى الكثيف وفقا لمواصفات حددها هو ، .. الأغرب أنه لن يتقيد طبقا للعقد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتحديد عدد الموظفين الأجانب الذى يعملون لديه، بما فى ذلك المديرين ومساعديهم والفنيين والإداريين وغيرهم من الموظفين ، الذين يمكنه توظيفهم فى أى وقت ، وعلى الحكومة إنهاء تأشيرات من يطلب دخولهم ولو من بلاد تركب الأفيال خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه للطلب ، ويتم منح الموظفين الأجانب العاملين مع الطرف الثانى تصاريح عمل غير مقيدة لمدة ثلاثة أعوام «أو أى وثائق أو تأشيرات أو تصاريح لازمة للعمل بصورة قانونية بجمهورية مصر العربية»، على أن تكون صالحة للتجديد بصورة دائمة لنفس الفترة دون قيود أو تأخير.

الوليد حصل على ما لم يحصل عليه أحد ، فمجرد نشر تعاقده مع الحكومة الميمونة التى تبيع تراب مصر باعتباره ملكا لها ، يظهر الفساد المستشرى فى هذه الحكومة جليا ، الذى يتخطى أفعال كافة الاحتلالات التى شهدتها المعمورة بطولها وعرضها ،العقد تم توقيعه في سبتمبر ١٩٩٨ ، بعد موافقة مجلس الوزراء علي طلب الوليد المقدم في مايو١٩٩٧ وموافقة الهيئة العامة للاستثمار بعدها علي تأسيس شركة المملكة بالقرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٩٧ ، بنود العقد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الدولة منحت رجل العمال السعودى ، حقوقا مطلقة فى الزراعة أو عدم الزراعة ، واختيار التركيب المحصولى المناسب له طبقا لما يحقق أعلى عائد له، بالإضافة إلى حقه المطلق فى الوصول إلى المياه من فرع ١ على مدار ٢٤ ساعة، وحقه فى استخدام جميع المياه الجوفية والسطحية المتوفرة فى أراضى المشروع ، فيما اعتبرت مصادر رسمية بوزارة الزراعة وعدد من خبراء القانون والأراضى أن موافقة الحكومة على اللجوء للتحكيم الدولى فى حالة نشوب أى خلاف بين الدولة وشركة «المملكة»، يعد انتقاصا من

سيادة مصر على أراضيها، كما أن موافقة الحكومة أيضا على منحه حق استيراد الفسائل والشتلات التى تناسبه للزراعة فى المساحات المخصصة له دون الرجوع إلى الحكومة، هو أمر يهدد الثروة الزراعية لمصر خاصة أنها تنتهك حقوق أحد الأجهزة الرقابية المهمة وهى الحجر الزراعى ، الوليد كما أكدت المصادر ، حصل على حقوق لم يحصل عليها فقراء مصر، مثل حصوله على أقل سعر للكهرباء أو المياه، بينما يحصل المواطن المصرى على هذه الخدمات بأسعار مضاعفة لأكثر من ٣ مرات!! .

الفصل الثاني

عمر أفندي جريمة (القنيبط) و(محي الدين)

صورة رقم (١٧)

«كعكي» و«الوليد» ليسا سوي مثالين فقط لأكذوبة الاستثمار ، في ظل جمهورية الفساد فيما الأمثلة كثيرة متعددة ، وهناك مثال إضافي يعتبر الأكثر شهرة علي المستوي الإعلامي ، هو مشتري شركة « عمر أفندي » جميل عبد الرحمن القنيبط ، بسعر ٥٥٨ مليون جنيه ، برغم تقديرات اللجان المختلفة التي قدرت إحداها وهي المعروفة بلجنة المهندس يحي حسين الثمن في أقل التقديرات بنحو مليار و٣٩ مليون جنيه ، وهو ما رفضه الوزير محمود محي الدين ، ومن ثم عزلة من منصبه كرئيس لشركة « «بنزايون» ، وأعاده إلي مركز إعداد القادة في منصبه القديم بشكل يوحي بالتجميد أكثر مما يوحي بالنقل ،كان هذا أول مظاهر الصراع بين المهندس يحي حسين الذي فضح فساد الصفقة ، وأبلغ النائب العام مما دفع الوزير للرد عبر وكلاء له ولرئيس القابضة للتجارة هادي فهمي شقيق وزير البترول ، حسين لم يتوقف عن

خوض حربه ضد الفساد ، والمتسببين فيه برغم ما ناله من أضرار في رزقه وعمله ، حتي كتب رسالة للوزير نشرت في إحدى الصحف الأسبوعية بعنوان :« ماذا تقول لربك غدا ؟ » .

زنكزغراف لواحد من الموضوعات التي كتبناها عن عمر أفندي

الكرامة

تحقيقات

باعوا عمر افندى .. الاكاديمية مستمرة
والضرائب ١٦ مليون جنيه وليست ١٤٠ مليونا

التحولات الأخيرة للصفقة..
مناورة سياسية فاز فيها محيى الدين

العقد تجاهل الحق القانونى لهيئة الاوقاف والوزير
طالب بما انفردنا به فى يوليو.. ثم سكت!!

« الكرامة » انفردت بخبر عزل رئيس الهيئة السابق
والرئيس الحالى تجاهل الشركة القابضة وأنذر نادى الزمالك

صورة رقم (١٨)

هدأت الأحوال بعد توقيع العقد فعادت الأحداث للصدارة مجددا عبر قضية تطوع برفعها اثنان من أعوان فهمي ومحي الدين ، بسبب هذا المقال ضد يحي حسين ، أوراق القضية كشفت الأسرار وعرت الجميع ، من خلال طلبات المحامي عصام سلطان محامي يحي حسين ، من المحكمة وامتنع رئيس الشركة القابضة عن تنفيذ قرار المحكمة بالحصول عليها، المستندات المطلوبة كانت صورة طبق الأصل من عقد الشراء أو البيع.. وهو ما رفضه القاضي، فيما صرح بالحصول علي صور طبق الأصل من القرار رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٥ بتشكيل لجنة تقييم «عمر أفندي» وتقرير هذه اللجنة التي قدرت ثمن «عمر أفندي» بـ ١١٣٩ مليون جنيه، ومحضر اجتماع ٢٣ فبراير ٢٠٠٦ الخاص بتبرؤ اللجنة مما قررته، وكذلك ملف تحقيقات النائب العام في بلاغي

يحيي حسين وهادي فهمي في مارس ٢٠٠٦.. المعروف أن يحيي حسين قام برفع جنحة مباشرة ضد فهمي بالعزل والحبس لامتناعه عن تنفيذ قرار المحكمة بتسليم المستندات!! ، وكما نشرنا في ١٤ يونيو ٢٠٠٦ فإن نسخة من ملف التحقيقات كشفت عن حقائق مهمة مدعومة بالمستندات كانت البطل في الصراع بين مقدم البلاغ يحيي حسين وبين هادي فهمي المدافع باستماتة عن سلامة الصفقة!!، الملف كشف أن أحد رافعي دعوي السب والقذف لم يكن عضوا في لجنة التقييم ، وهو ما يبطل دعواه التي أسسها علي هذه العضوية المزعومة، كذلك لم تكن لجنة التقييم وهي محل بلاغ يحيي حسين «استرشادية» كما ادعي رئيس الشركة القابضة، حيث يؤكد قرار تشكيلها أن هذه الكلمة لم ترد ضمن ما احتواه القرار من كلمات، وهو الذي يشير في مادته الثانية إلي أن مهمة اللجنة تختص بـ «إعداد تقييم مالي لشركة عمر أفندي من واقع سجلات ومستندات الشركة، ومناظرة ومطابقة الأصول عليها».

كذلك لم يرد في تقرير اللجنة بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٦ والموقع عليه من أحد أطراف دعوي السب والقذف المستشار محمد النجار، وجميع الأعضاء قبل أن تنقلب الدنيا بسبب وصول التقييم إلي الرقم ١١٣٩ مليون جنيه، الأغرب هو ما كشفه الملف من أن هناك اهتماماً غير مبرر وقع من القائمين علي البيع من خلال إصرارهم علي جمع أعضاء اللجنة في ٢٣ فبراير ٢٠٠٦، أي بعد فض المظاريف بثمانية أيام للتوقيع علي مذكرة يقرون فيها علي أنفسهم، بأنهم لجنة استرشادية، ويتبرؤون من التقييم الذي توصلوا إليه، ويوصون باتباع التقييم بطريقة التدفقات التي اتبعها د. أحمد نور ووصل إلي مبلغ ٤٤٩ مليون جنيه ، ملف التحقيقات كشف مفاجأة من العيار الثقيل ، من خلال تقييم الدكتور نور حيث يفترض هذا التقييم ذو القيمة المتدنية ـ صراحة ضرورة حصول الدولة علي ما تمتلكه الشركة من أصول، بالإضافة إلي قيامها بتحصيل المديونيات المستحقة لها حاليا.. الفضيحة تمثلت في قيام شركة «أنوال» المعلنة كمشتر بتحصيل هذه المديونيات لحسابها!!، بالإضافة إلي أن الشركة القابضة ومن يحركها لم تنفذ توصيات صاحب التقييم بالبيع بطريقة حق الانتفاع، بل بالبيع النهائي. الذي أبطلته الإدارية العليا في ٧ مايو ٢٠١١.

مفاجأة أخري ليست أقل من سابقتها تمثلت في قيام الشركة القابضة للتجارة بمطالبة د. نور بإضافة علاوة علي ثمن البيع في حالة عدم استمرار النشاط، والتصرف

بالبيع في أراضي الفروع المملوكة للشركة، فتفضل الرجل بتحديد هذه العلاوة بمبلغ ١١٣ مليون جنيه فقط، إذا أضيفت للسعر الذي حدده وهو ٤٤٩ مليون جنيه يصبح من حق المشتري بيع الأصول وعدم الاستمرار في النشاط!!، وهو ما يتناقض مع كل ما ذكره المسئولون عن البيع في التحقيقات وأمام وسائل الإعلام من أن مبرر قبولهم للبيع بطريقة د. نور برغم تدني قيمتها هو أنها تعني استمرار النشاط وعدم حرية المشتري في بيع الأصول!!، وكذبه المشتري أيضا بإعلانه عن نية بيع عدد من الفروع المملوكة للشركة!! ، الغريب أن تقييم لجنة يحيي حسين الموصوفة بالاسترشادية، كان هو التقييم الرسمي الوحيد ـ بحسب ما كشفه الملف ـ الموجود أثناء الطرح الأخير لشركة «عمر أفندي» حيث طرحت في نوفمبر ٢٠٠٥، والمزايدة في ١٥ فبراير ٢٠٠٦، أما التقييم الذي اعتمد به البيع فقد كان في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥، وكان لصالح المزايدة السابقة في أكتوبر ٢٠٠٥، ويؤكد الملف أن اعتماد الوزير لا يمتد للطروحات المستقبلية فيما لم يمتد اعتماده بعد الطرح الأخير ولم يجدد، إلا شفهيا وهو غير جائز قانونا، لذلك كان المخرج من ذلك هو دعوة اللجنة للتوقيع علي المذكرة الفضيحة يوم ٢٣ فبراير ٢٠٠٦ للتبرؤ من تقييمها البالغ ١١٣٩ مليون جنيه والتوصية بطريقة د. نور لإخراج الوزير من المأزق!!

ملف التحقيقات كشف عن قيام المستشار محمد إبراهيم النجار بالإدلاء ببيانات كاذبة أمام النائب العام في ١٦ مارس ٢٠٠٦، حيث ذكر في مذكرة قدمها بخط يده ـ موجوده لدي «الكرامة» ـ أن أسلوب التقييم للأصوال والذي بنت عليه اللجنة تقريرها ـ يقصد لجنة الـ ١١٣٩ مليون ـ لا يتفق مع الشروط الواردة بكراسة الشروط التي طرحت وفقا لها المزايدة يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٦ والتي تتضمن عدة محاور أساسية هي استمرار النشاط، الإبقاء علي العمالة والمحافظة علي حقوقها، والمحافظة علي الاسم التجاري للنشاط، والمحافظة علي الأصول وعدم التصرف فيها!!، هذه الإفادة المقدمة للنائب العام كشفت كراسة الشروط التي ذكرها السيد المستشار كذبها، حيث كانت شروط السداد فقط هي الموجود الوحيد داخلها بالإضافة إلي بيانات خاصة بالأصول كشفت الأخرى السر خلف الثورة العارمة لرئيس الشركة القابضة علي رئيس نقابة العاملين بشركة «عمر أفندي» عندما سأله عن مصير المصايف الخاصة بالعاملين والمملوكة للنقابة، وطالبه بإظهار عقد البيع، المفاجأة التي كشفتها المستندات

الموجودة ضمن ملف التحقيقات تمثلت في دخول المصايف ضمن الأصول المباعة وهي غير مملوكة للشركة!!

العقد المالي المقدم من الشركة المشترية لعمر أفندي كشف أيضا عن قصة المصايف، بالإضافة إلي تسرب نتائج لجنة تقييم د. أحمد نور لها، حيث أظهر العرض أن الشركة تقدمت بمبلغ ٥٠٥ ملايين جنيه وهو ما يزيد علي التقييم بنسبة ١٠٪، وذلك في حالة شرائها لـ ١٠٠٪ من «عمر أفندي»، فيما عرضت مبلغ ٤٥٤ لنسبة ٩٠٪ من الشركة المشتراة وهو يزيد بنحو ٥ ملايين جنيه علي سعر التقييم المقرر بنحو ٤٤٩ مليون جنيه لنفس النسبة، ليتبقي سؤال: وهو كيف علمت الشركة المشترية بالقيمة التقديرية في الحالتين؟! ، .. لم يكن المهندس يحيي حسين هو المطالب الوحيد بإظهار عقد البيع الموقع بين الشركة القابضة وشركة أنوال، بل سبقه ومعه رئيس نقابة العاملين بعمر أفندي تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر في ٤ ديسمبر ٢٠٠٦ عن العام المالي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ وحتي ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ حيث قال التقرير ما نصه: «لم نواف بعقد بيع شركة عمر أفندي، لذا لم نتمكن من تحديد الآثار المترتبة عليه، باعتبار ذلك حدثا جوهريا تاليا لتاريخ الميزانية وفقا للفقرة (٢٢) من معيار المحاسبة رقم ٧ ـ الأحداث التالية لتاريخ الميزانية» ، .. التقرير الذي تحدث عن ملايين الجنيهات من المال العام بواسطة إدارة الشركة القابضة من خلال نحو ٦٦ ملحوظة ليست وليدة هذا التقرير فقط بل تكررت لمدة تزيد علي ٥ سنوات دون تعديل، وهو ما نشرت «الكرامة» فصولا منه قبيل تحريره رسميا، وانفردت بمقارنته بالتقارير السابقة عليه، وتحقق ما تنبأت به دون رد من المسئولين لا عليها أو علي الجهاز المركزي للمحاسبات!!

عقد البيع فضح أكاذيب محي الدين وهادي فهمي

في نوفمبر ٢٠٠٧ ظهر عقد بيع شركة «عمر أفندى» ، بعد مرور عام على تمام فضيحة بيعها ، لشركة أنوال لصاحبها جميل القنبيط وشريكة حفيد مالك الشركة قبل التأميم ، اليهودى فرنسى الجنسية ، «ارنو روزديباك» ، أو «أرنو مايه» كما يحب أن ينادى ، العقد ظهرت بعض أوراقه بيد العمال الغاضبين ، من خداع الشركة لهم بالخروج للمعاش المبكر دون حصولهم – كما يؤكدون على مستحقاتهم التى كفلتها بنوده – بعد أن اعتصم المئات منهم ، أمام المقر الإداري للشركة في شارع عدلي ، للمطالبة بمستحقاتهم المالية، مؤكدين أنهم سيتقدمون بمذكرة إلي النائب العام ووزير

الاستثمار ورئيس الشركة القابضة للتجارة واتحاد العاملين ، بعد أن تعرضوا للخداع من جانب النقابة العامة لأنها لم تخبرهم بوجود بند يقضي بصرف ٣ شهور عن كل سنة من سنوات الخدمة، مشيرين إلي أنه كان من المفترض صرف ٤ شهور و١٠ أيام أرباحاً للعاملين، ولم يتقاضوا منها سوي ٥٢ يوماً فقط !!

الغضب الأخير للعمال المخدوعين جعل كشف ماورد بالعقد وجوبيا ، بعد أن حصلت «الكرامة على نسخة منه ، أمام التصريحات والبيانات المتكررة للشركة المشترية ، والشركة البائعة والتى تؤكد كلها ما ليس من الواقع ، أو حتى قريبا منه ، حيث المواد الأربع والعشرين من مواد العقد تشى بزيف كل التصريحات التى صدرت من الجميع بداية بوزير الاستثمار ومرورا برئيس القابضة للتجارة وانتهاء بالمالك المعلن والمالك الخفى ، الذى وقع عنه وكيله وهو احد المحامين المصريين ، ويشغل احد مقاعد مجلس الإدارة ، فيما يشغل صاحب الأمر والنهى منصب المدير التنفيذى للشركة ، دون أى سلطات للأسماء المعلنة كمشترين ، ابرز الأكاذيب ما كشفه اعتصام العاملين هو ما ورد على لسان الوزير محمود محى الدين عندما قال : « أنه سيمنح جميع العاملين بشركة عمر أفندي مكافأة مالية توازي أجر ثلاثة أشهر من الأجر الأساسي عقب توقيع عقد البيع وبعد موافقة الجمعية العمومية للشركة القابضة للتجارة علي البيع بجانب منح ثلاثة أشهر أخري من الأجر الأساسي بعد مرور ستة أشهر من التعاقد مع المستثمر» وكانت النتيجة هو أنهم لم يحصلوا سوى على ٥٢ يوما فقط !!

العقد فى مادته الحادية عشرة نص على التزام البائع باستمرار نشاط الشركة ، والمحافظة على الاسم التجارى للشركة ، أما المفاجأة الكبرى والتى نفاها الوزير أكثر من مرة حين حذرت منها «الكرامة » - بقلم الكاتب - وعدد كبير من الصحف المصرية ، فهى ماورد بالبند رقم ٣ من نفس المادة ، الذى يقول: « فى ضوء التزام المشترى بالمحافظة على النشاط واستمراره فإن المشترى فى ضوء رؤيته لتطوير الشركة يحتاج إلى نسبة ٧٠،٧ ٪ من فروع الشركة لاستمرار النشاط وتطويرة طبقا للبيانات المتاحة » ، فيما يقول البند التالى « يوافق المشترى على الاحتفاظ بالفروع المسجلة كأثر تاريخى أو ذات قيمة تاريخية لدى الجهات الحكومية المختصة خاصة فرعى عبد العزيز ، وسعد زغلول .. وفى حالة ظهور ظروف طارئة تستدعى قيامه بالتصرف بالبيع لمثل

هذه الفروع ، يكون للبائع حق الأولوية فى الشراء بالسعر المعروض للشراء «سعر السوق » !!

الأخطر هو تكرار التأكيد على ذلك فى البند الأخير من هذه المادة والذى يؤكد أن على المشترى إخطار البائع بخطاب موصى عليه بعرض الشراء المقدم لهذه الفروع ، وعلى الأخير أن يرد خلال شهر ، فإذا انقضت المدة المذكورة دون إخطار البائع للمشترى برغبته فى الشراء يعتبر المشترى فى هذه الحالة حرا فى التصرف ، وبالطبع لن يرد البائع وعندها سيظهر المشترى الأصلى للشركة ، ليكون كمشترى جديد ظاهر ليس من حق احد الاعتراض عليه ، ليشترى فرعى عبد العزيز وسعد زغلول باعتبارهما ملكا قديما لعائلته ، فهما الفرعان الأساسيان فى تأسيس شركة «عمر أفندى » منذ القرن ما قبل الماضى ، والمادة فى مجملها تكذب تصريحات الوزير التطمينية وتبطل مفعول التهديدات التى سبق أن أطلقها ، عندما أعلنت الشركة المشترية «أنوال » عن نيتها لبيع ١٠ فروع من فروع «عمر افتدى الممتدة فى ربع مصر ، والتى قال فيها انه ينظر فى فسخ العقد المبرم معها إذا ما أقدمت على هذه الفعلة !! ، وكأنه لم يطلع على بنود العقد أو ما شابه ذلك ! ، حيث أعطى العقد الحق للمشترى أن يتحفظ بنسبة ٧٠,٧ ٪ من فروع الشركة ، وهو ما يعن أنه سيحتفظ فقط بالفروع المؤجرة سواء من الأوقاف »أو من أشخاص ، فيما سيبيع كافة الفروع المملوكة لـ«عمر أفندى » ومنها بالطبع الفرعين الرئيسيين الأثريين ،عبد العزيز وسعد زغلول !!

الوزير وتابعوه فى الشركة القابضة ، صرحوا كثيرا أن حقوق العمال محفوظة طبقا للعقد ، فماذا قال العقد ؟ ، وماذا فعل روزديباك وتابعه القنبيط فى العمال ؟ الإجابة تأتى عن طريق العقد أولا ، حيث المادة الثانية عشر والتى تلزم المشترى بتنفيذ وتحمل برنامج المعاش المبكر الاختيارى والمعمول به حاليا لدى البائع لعدد ١٢٠٠ عامل بتكلفة فى حدود ٥٠ مليون جنيه ، فماذا حدث ؟ خرج نحو ٢٥٠٠ عامل ، ولايزال الباب مفتوحا « يفوت جمل » لمن يرضخ أمام رزالات الجنرال روزديباك وألاعيبه لتطفيش باقى العمال ، حيث أصدر « فى مارس الماضى فرمانات برفع عدد ساعات العمل للموظفين والإداريين بالشركة إلي ٩ ساعات يومياً بدلاً من ٧ ساعات ، ويومها احتج العاملون الإداريون علي هذا القرار الذي يلزمهم بالعمل حتي الساعة الخامسة مساء بدلاً من الساعة الثالثة بدون صرف أي زيادة في المرتبات

أو الحوافز.

كما رفض الخواجة الفرنسي البدء في تثبيت العمالة المؤقتة بالشركة ويبلغ عددهم حوالي ٣١٨ موظفاً وبائعاً.. رغم التزام الإدارة الجديدة ل «عمر أفندي» في عقد شراء الشركة فى المادة الثانية عشرة البند رقم ٣ باستمرار هذه العقود وفقا لمددها مع التجديد لسنوات أخرى إضافية لمن تثبت صلاحيته مستقبلا فيما رحب الخواجة الفرنسي بالاستجابة لطلبات العاملين الراغبين في الخروج علي المعاش المبكر وعددهم ١٢٠٠ موظف وعامل.. وقرر البدء في التنفيذ اعتباراً من منتصف نفس الشهر !، البند الثانى من نفس المادة ينص على ألا يزيد عدد العاملين الذين سيتم الاستغناء عنهم عن ٦٠٠ عامل خلال السنوات الثلاث الأولى من تاريخ توقيع العقد ، فماذا كانت نتيجة تصريحات المسئولين ، الذين ملؤوا الدنيا صراخا بأن العمالة باقية ؟ خرج نصف عمال وموظفى عمر أفندى تقريبا دون الحصول على مستحقاتهم التى حددتها المادة والبند ، واللذان الزما المشترى بتعويض العمالة المستغنى عنها بما يعادل أجر ٣ أشهر عن كل سنة خدمة بما لايقل عن قيمة المعاش المبكر المعلن عنه بالشركة فى يناير ٢٠٠٦ ، فماذا حدث على ارض الواقع ؟ لا هؤلاء حصلوا على حقوقهم ولا أولئك نالوها !!

الفضيحة الأكبر تمثلت فى ما قيل عن مبلغ التطوير، الذى تحملته خزانة الدولة بعد إضافته زورا إلى ثمن البيع لرفعه لتقليل آثار فضيحة الثمن البخس ، حيث تلخص فى دهان بعض فروع عمر أفندى بلون نجمة داوود الأزرق الفاتح ، ثم إجبار العمال والبائعين علي ارتداء زي موحد.. وتوزيع شنط جديدة علي الفروع بنفس اللون ..!! وكذلك تغيير لون سيارات النقل الخاصة بالشركة إليه بدلا من الأبيض الذي كانت عليه!!.، وكلها بناء على تعليمات وأوامر الآمر الناهى فى الشركة «ارنوروزديباك » ، وربما يكون مبلغ الـ ٢٠٠ مليون جنيه المقرر بالعقد قد وفى تكلفة التطوير بالدهان ، وربما تكون حصة الشركة القابضة فيه وتبلغ ٢٠ مليونا قد وفته لتضرب بعد ذلك حسابيا فى ١٠ ، وعندها يكون الرجل قد وفى بها البند !!

الملايين المهدرة فى «عمر افندى» ويسكت عنها محيى الدين

صورة رقم (١٩)

ثلاثة أعوام مرت منذ أن قدم المهندس يحيى حسين عبد الهادى بلاغه الشهير ضد صفقة بيع شركة محلات «عمر افندى» ، نشرت خلالها الصحف المختلفة وعلى رأسها «الكرامة»، عن الخراب الذى لحق بها ، وعن ممارسات المشترى صاحب أنوال السعودية ، دون أن نجد حراكا مقابلا ممن كانوا أصحاب البشرى ، فلم نر الوزير معترضا ببسالته المعهودة على تغيير نشاط الشركة بالمخالفة للعقد ، ولم نره مهاجما شرسا لتغيير الشعار الذى دام لأكثر من قرنين من الزمان ، ولم نسمعه يستخدم منطقه البارع فى إقناع القنيط ، بالإعراض عن هذا ، المستندات تؤكد أن الموقف حاليا فى حاجة الى هذه البسالة التى صاحبت البيع ، للحفاظ على حقوق الدولة ، التى تترجمها الأرقام إلى أموال منهوبة أو مهدرة ، أولها مخالفة المشترى للملحق رقم «٢ بند ٦ -٢

ب» بخصوص الحساب المعلق « مبلغ ٥٨ مليون جنيه » ، الذى يؤكد انتهاء حقة فى المطالبة بقيمة ال١٠ ٪ من قيمة الشراء ٥٨,٩٤ مليون جنيه ، بمضى سنة من تاريخ نقل الملكية ، وامتناعه عن سدادها للشركة القومية للتشييد ، بل ومطالبته بمبالغ تفوق هذا المبلغ بكثير !

المشترى الذى اشترى «عمر أفندى» بما لها وما عليها ، لم يسدد أيضا مبالغا تفوق ما يطالب به ، حيث امتنع ولايزال عن سداد مبلغ ٢٧,٨ مليون جنيه أرباحا ، عن سنوات سابقة لم تدفع فيما لم يلتزم بما وقع عليه فى العقد ، بسداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه للمعاش المبكر ، وحملها للشركة ودونها فى بند المصروفات بالميزانية ، التى جعلها خاسرة بمبلغ ٣٧٩ مليون جنيه ، عن العام المالى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ، متناسيا أن الشركة حققت ربحا عن الشهور الستة الأولى بمبلغ ١٧,٩ مليون جنيه ، ليعود مطالبا الشركة القومية للتشييد بسداد حصتها مما وقع عليه ، وهى تبلغ بحسب الميزانية نحو ٣٧,٩ مليون جنيها ، أما العام المالى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ فخسائره نحو ١٠٤ ملايين جنيه ، نصيب الشركة القومية منها نحو ١٠ ملايين جنيه ،أى بمجموع الميزانيتين ٤٧,٩ مليون جنيه ، الأغرب انه لم يكتف فقط بالامتناع عن سداد المبلغ المعلق ، بل يطالب به مضافا إليه تعويض إضافى عما يدعى انه لحق به ، يصل إلى ١٤٠ مليون جنيه ، تماما كما فعل بالأرباح عن الشهور الستة السابقة على استلامه للشركة .

القنيبط لم يكتف بذلك بل خالف العقد المبرم بينه وبين الحكومة ، فلم يضخ مبلغ ١٨٠ مليون جنيها المقررة للتطوير ، بالإضافة إلى أنه دون فى الميزانية مبلغ ١٤ مليون جنيها كرصيد أجازات لم يدفعه ، ثم إهداره مبلغ ٩٩ مليون جنيه قيمة المخزون الذى عاينه معاينة نافية للجهالة ، ووافق ووقع على استلامه ، ثم باعه لتخلص منه بأبخس الأسعار بغرض إخلاء الفروع وتحقيق الخسارة ، هذا ما يطالب به فماذا عما يمكننا اتهامه والذين يصمتون عنه بنهبه ؟ ، الإجابة تأتى عبر حسبة أخرى عن العمال الذين خرجوا للمعاش المبكر ، وخالف خلالهم العقد وهى واحدة من المخالفات الفاسخة له ، ١٢٠٠ عاملا تحدد لهم مبلغ ٥٠ مليون جنيه طبقا للعقد ، بحيث يحصل العامل على ٤٥ ألف جنيه بحد أقصى و ١٧ ألفا كحد أدنى ، أما ما زاد عن هذا العدد فيحصل العامل على مكافأة تعادل أجر ٣ شهور عن كل سنة خدمة ، وهو مالم يحدث مع ١٥٠٠ عاملا زادوا عما نص عليه العقد ، وخرجوا تحت ضغط الرزالات

والزهق وإهدار الحقوق ، كما هو واضح من الاستغاثة المرفقة ، وتدلل عليها واقعة محاولة الانتحار التى قام بها أحد العاملين العام الماضى ، ونشرناها فى حينها ، والعدد الزائد وحده كاف لفسخ العقد ! ، وهم جميعا ماثلون أمام القضاء يطالبون برد ما سلبه القنيبط منهم ويصل بحسابه هو الى ١٢ مليون جنيه فقط لا غير بدون حساب الفرصة البديلة ! .

العدد الزائد يشير إلى أموال منهوبة وحقوق مسلوبة للعمال ، فيما لم يجد أى منهم أحد البائعين ليدافع عنه كما سبق ودافع عن القنيبط ! ، وأكد وصول الصفقة إلى ١,٢ مليار جنيه ، هبطت إلى ما دفعه المستثمر لرغبة الدولة فى الحفاظ على حقوق العمال ، كما صرح الوزير محيى الدين قبل إتمام البيع فماذا حدث ؟ لم ينفذ القنيبط منها شيئا وهو مايعنى نهبه أو تقاعسه عن ضخ وسداد ما يصل إلى قيمة الصفقة بالكامل ! ، فيما يطالب هو الدولة ممثلة فى القومية للتشييد بنحو ١٨٨ مليون جنيه تعويضات وحصة فى الخسائر ، بينما تصل المبالغ التى نهبها أو ادعى صرفها أو تلك التى لم يسددها بالمخالفة للعقد نحو ٣٨٢،٨ مليون جنيها ، وبالجملة يصل المبلغ الى ٥٧٠,٨ مليون جنيه ، وهو ما يعنى أن الصفقة يمكن أن تقف عليه بنحو ١٩ مليون جنيه فقط لاغير ، فيما يمكن أن تضيع حصة الدولة نهائيا إذا استمر بالتفنن بتحقيق الخسائر فى ميزانية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ! .

هذا غير ١٥٥ مليون جنيها لم يسددها كحق للدولة من ضرائب قال عنها الوزير محمود محيى الدين فى اجتماع الجمعية العمومية التى أقرت البيع بالنص :« عندنا مطالبة صريحة من مصلحة الضرائب بعدم تنازلها عن قرش صاغ واحد من هذا المبلغ وهذا ثابت فى الاجتماع الذى تم مع وزير المالية باعتباره رئيس مجموعة السياسات الاقتصادية بحضورنا وباقى السادة الوزراء أثبت تمسكه بحث الضرائب فى مبلغ ال١٥٥ مليون جنيه وليتحملها المستثمر » ، هكذا قال الوزير ثم سكت عن الكلام المباح فيما لم تطالب بها المصلحة ولا وزير المالية الذى لوح بها فى مارس ٢٠٠٦ أمام مجلس الشعب ، برغم الزيادة التى طرأت عليها ، ولم يسدد منها القنيبط سوى ٢٢ مليونا فقط بشيك .. وفى هذا حديث آخر ، هذه حسبة توصلنا إليها بما توافر لدينا من مستندات وأرقام لا تقبل الشك ، نرسلها إلى من يهمه الأمر ، فلربما تعود لوزير الاستثمار شجاعته وبسالته ، ليدافع عن حق الدولة ويسترد الصرح الذى باعه

رابحا ، فتم تخريبه لغرض فى نفس يعقوب ، نراه جليا يسير نحو ضياع «عمر أفندى» نهائيا ، كما ضاعت المراجل البخارية وغيرها من أموال الشعب

الخطورة لا تكمن فقط فيما نهبه القنيبط من أموال الشركة ، لكنها تتفرع إلى ما حصل عليه كقروض وتسهيلات بنكية ائتمانية بضمان «عمر أفندى » ، خاصة بعد رهن فروع الشركة للمجموعة الدولية للتمويل التابعة للبنك الدولى ، مقابل ٤٠ مليون دولار أى ما يوازى ٢٤٠ مليون جنيه بحسب سعر الدولار ، وقت توقيع الاتفاقية مع صاحب أنوال ، فما هو الوضع عندما تشارك هذه المجموعة بنسبة ٥٠٪ من رأس المال ، بالإضافة إلى ما حصل عليه من البنك الأهلى ويبلغ ٣٠٢ مليون جنيه سحبا على المكشوف بضمان الشركة أيضا ، وهناك شائعة ينكرها البنك حول لجوءه للقضاء للحصول على حقوقه ، بعد أن أوقف التعامل مع القنيبط ، ناهيك عما ورد فى بلاغ الشركة المصرية الصناعية للملابس الجاهزة، «جولدنتكس» الى النائب العام ضد جميل القنيبط صاحب شركة «عمر أفندي» تتهمه بالنصب وتطالب بإصدار قرار بمنعه من السفر ، جاء في البلاغ بأن الشركة الشاكية قامت بتوريد ملابس للشركة التي يمثلها المشكو في حقه حتي أصبحت الأخيرة مدينة للشركة الشاكية بمبلغ يزيد علي ٤٠٠ ألف جنيه ، وأكد البلاغ أن القنبيط لم يكن جادا في تعاقده مع الشركات الموردة لشركة «عمر أفندي» ومنها الشركة الشاكية وكان يسعي دائما إلي الاستيلاء علي أموال فقراء الشعب المصري ! .

الصفقة .. المكاسب للقنيبط .. والفضيحة لاستثمار «محى الدين»

مفاجآت وحكايات شركة «عمر أفندى» مستمرة على سخونتها ، برغم بيع الشركة منذ ٢ نوفمبر ٢٠٠٦ وحتى الآن – قبل أن يبيع الشركة لرجل الأعمال ياسين عجلان – ، سواء داخل الشركة القومية للتشييد «وارثة» تركة البيع وما بعده ، أو بداخل الشركة المشترية ذاتها ، التى خسر صاحبها كل القضايا التى رفعها ككارت أحمر فى وجوه مهاجميه ، ففى الشركة القابضة تبدو الصورة أكثر سخونة بعد الملاحظة التى وضعها الجهاز المركزى للمحاسبات ، على ميزانية الشركة القومية للتشييد ، التى طلب خلالها تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون جنيه ، كمخصص للدين المفترض فى حالة خسارة الشركة للتحكيم ، وعلى إثرها طلب تعديل الميزانية المقدمة عن الفترة من ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ ، وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ ، وهو ما يجعل الشركة القومية تمنى بخسارة – بحسب المصادر داخلها –، لا دخل لها فيها بعد اقتطاع هذا المبلغ من أرباحها ، لتضيع

الأنصبة السنوية للعاملين بالشركة منها ، وهو ما قد يشعل الأمور بها ويضع إدارتها موضع المساءلة أمام الجمعية العمومية !.

الغريب بحسب المصادر أن أوراق التحكيم التى تقدمت بها الشركة ، فى مواجهة القنيبط مالك «عمر أفندى» ، لم تكن فى بدايتها تطلب فسخ التعاقد ، برغم اكتمال شروط الفسخ قانونا وتوافرها دون عناء ، إلا أن الشركة عادت وعدلت الطلبات المقدمة للتحكيم ، لتصدر طلب الفسخ فيما أسمته المصادر بدرء الشبهة وذر الرماد فى العيون ، بعد أن ركزت الأوراق على نقاط فرعية ،تاركة الأصل ضعيفا برغم توافر شروط قوته، ما سبق تعتبره المصادر سببا فى طلب الجهاز المركزى لتخصيص المبلغ المذكور ،تحسبا لخسارة التحكيم ، فى ظل شعور عام بأن ذلك يتطلب إشارة واضحة ، من الوزير محمود محى الدين للسير فى اتجاه الفسخ ، وهو مالم يحدث حتى الآن ، بسبب دعاوى الخوف على مناخ الاستثمار ، أو الخوف من فضيحة بطلان دفاع الوزير نفسه ، عن الصفقة طوال عام ٢٠٠٥ ، بعد أن تحولت «عمر أفندى» إلى أثر بعد عين ، وتفرقت دماؤها بين القبائل ،وضاعت أموال الدولة بها كما يبدو دون رادع!.

ذلك ما كشفه محضر تحريات حديث لمباحث الأموال العامة ، إدارة جرائم الاختلاس الذى حصلت «الكرامة» على صورة طبق الأصل منه بعد معاناة كبيرة .. المحضر بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٠٩ ، وتم تسليمه لنيابة وسط القاهرة الكلية للأموال العامة، فى ٢٦ سبتمبر من نفس العام ، حيث ورد خلاله أن:« المدعو جميل عبد الرحمن القنيبط بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «عمر أفندى» ، بالاشتراك مع باقى أعضاء مجلس الإدارة العديد من المخالفات الإدارية والمالية ، بالمخالفة لشروط مواد عقد بيع وشراء نسبة ٩٠٪ من أسهم الشركة ، المؤرخ فى ٢ نوفمبر ٢٠٠٦ ، المتضمن إلزام المشترى بالمحافظة على استمرار نشاط الشركة فى الغرض الذى أنشأت من أجلة ، وتطويرها والمحافظة على حقوق العاملين بها وقت التعاقد ، مما أضر بأموال الشركة » .

أغرب ما ورد بالمحضر وأكد ما نشرته «الكرامة» ، فى أعداد سابقة وأنكرها القنيبط ومن ثم أبلغ النيابة العامة مدعيا الافتئات عليه فكان ما حصل عليه من قروض ، بالمخالفة لقوانين الاستثمار التى تحتم عدم حصول المستثمر على أية قروض ، إلا فى حالة سداده لقيمتها بالكامل ، إلا أن البنوك تناست مبلغ الـ٥٨ مليونا المعلقة ، المخصومة

من قيمة الصفقة ولاتزال تنتظر الفصل فيها طبقا للعقد ! ، المحضر ذكر : « حصول القنيبط وأعوانه على قروض وتسهيلات إئتمانية لتمويل نشاط الشركة ، بلغت ٢٩٠ مليون جنيها من عدة بنوك مصرية ، - الأهلى المتحد ، الأهلى المصرى ، الأهلى سوسيتيه جنرال ، كريدى أجريكول ، وعودة - بالإضافة إلى قرض بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكى ، من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى ، وتلك القروض والتسهيلات بضمان رهون عقارية وحيازية ، لعدد ١٧ فرعا من فروع الشركة».

المحضر أيضا أثبت ما نشرناه بخصوص الخسائر الواردة بميزانيات الشركة التى قدمها القنيبط للشركة القابضة ، وجاء فيه :« إعداد قوائم مالية للشركة «ميزانيات» ، خلال الفترة من ٨ فبراير ٢٠٠٧ ، وحتى ٣١ مارس ٢٠٠٩ ، أثبت فيها مخصصات دون أى مستندات تؤيدها ، تمثلت فى تخفيض قيمة بعض الأصول والمديونيات المستحقة للشركة على الغير ، وزيادة بعض المصروفات والالتزامات على الشركة ، مما ترتب عليه ظهور خسائر بتلك القوائم بلغت ٥٣٢,٥ مليون جنيها ، وحيث أن تلك الخسائر ، تزيد عن رأس مال الشركة المصدر البالغ ١٧ مليونا فقط ، لعدة أضعاف .. الأمر الذى يخشى معه قيام المشترين بحل وتصفية الشركة ، تطبيقا لنص المادة ٦٩ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، التى تقضى بحل الشركات المساهمة إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال المصدر ، وهو ما يعد مخالفة لمواد عقد البيع التى ألزمت المشترين بالمحافظة على استمرار نشاط الشركة وتطويرها .»

وكما يوضح المحضر فإن :« من بين تلك الخسائر مبلغ ٣٧٩ مليون جنيه خلال الست شهور الأولى ، من إدارة المشترين للشركة خلال الفترة من ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٦ ، حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ ، حيث أثبتوا فى القوائم المالية لتلك الفترة خسائر مالية على خلاف الثابت فى القوائم المالية التى تم إعدادها بمعرفة الشركة قبل البيع ، تحت إشراف الجهاز المركزى للمحاسبات ، وتم تسليم الشركة ومقوماتها للمشترى بناء عليها » ، وعدّد المحضر تلك الخسائر بقوله :« مبلغ ١١٧ مليونا و٥٣٣ ألفا و ٢٥٠ جنيها ، تم استبعاده من القوائم المالية على ذمة منازعات قانونية وضرائب ، دون أى مستندات تؤيد ذلك ، وكذلك مبلغ ٢٦ مليون جنيها تم استبعاده من القوائم ، قيمة بضائع وسلع من المخزون ، الذى تم تسليمه للمشترى بزعم أنها بضاعة راكدة »، ومبلغ ٢٥,٧ مليون جنيها تم صرفه من إيرادات الشركة دون مستندات تؤيد صحة صرفه ؟»

بالإضافة لذلك وكما يقول المحضر هناك :« مبلغ ٢٥,٣ مليون جنيها ، تم استبعاده من القوائم قيمة ديون مستحقة للشركة على الغير ، ومبلغ ٦,١ مليون جنيها تم استبعاده من القوائم ، قيمة أجهزة كمبيوتر تم تسليمها للمشترين ، من الشركة القابضة ضمن أصول الشركة ، بزعم أنها غير صالحة للاستخدام ، وكذلك مبلغ ٥ ملايين و٦٧٨ ألفا و٣٩٢ جنيها ، تم استبعاده من القوائم من بند استثمارات الشركة ، وهو قيمة سندات حكومية سبق للشركة شراؤها وتدر أرباحا سنوية عليها ، أما آخر المخالفات التى أوردها المحضر فتمثل فى :« تجميد بعض فروع الشركة ، الأمر الذى أضعف نشاطها مثل «فرع عبد العزيز وبورسعيد و بن سندر بالقاهرة » ، كذلك قيام المشترين بتغيير العلامة التجارية للشركة ، إلى دائرة على شكل حرف O وبداخلها حرف G ، وحيث أن تلك العلامة جزء من الاسم التجارى للشركة ، فإن ذلك يعد مخالفة لنص المادة ١١ من عقد البيع ، التى تلزم المشترى بالمحافظة على استمرار نشاط الشركة الذى أنشئت من أجله ، والمحافظة على الاسم التجارى الخاص بها » .

تمر السنوات والشركة تتقاذفها الأمواج ،ومحاولات المشتري السعودي لا تفتر ليتربح منها ، مستخدما كافة أساليب الضغط وعلي رأسها رفع دعوي التحكيم ضد الحكومة ، ربما بالتشاور كما همست عدة مصادر الشركة القومية للتشييد ، ليتمكن من كسب الدعوي ويبقي العقد مستمرا ، لحفظ ماء وجه البائعين من الحكومة ، واستمر الوضع والشركة تتقاعس عن تقديم الأدلة علي فساد العقد ، أو عدم تنفيذ المستثمر لبنوده رغم فسادها ، ووضوح هذا الفساد للكافة ، وهو ما حدث حيث كسب الرجل الدعوي تحت وسمع وبصر الجميع ، ليستمر في محاولات التخلص من الشركة بعد أن ربح منها ما ربح وخسرها وحولها لخرابه ، فبدأ بمحاولة بيعها لرجل الأعمال محمد متولي صاحب الشركة العربية للاستثمارات ، ويومها – في أكتوبر ٢٠١٠ – كشفنا أسرار هذه المحاولة والهدف منها وكانت بعنوان :

أسرار وخبايا البيع الثاني لشركة عمر أفندي

لم يكن الإعلان عن بيع شركة عمر أفندي مفاجأة للكثيرين ، من متابعي حلقة بيعها التي أحدثت دويا ولا تزال بسبب المخالفات التي اقترفها المشتري السعودي جميل القنيبط ، للتعاقد المبرم بينه وبين الشركة القابضة التيس باعت ثم تم حلها ، ليؤول الميراث كله للشركة القومية للتشييد ، حيث سبق للقنيبط أن أجري عدة

محاولات لبيع الشركة إلا أنها جميعا ، ومنها المحاولة التي كانت في نهاية عام ٢٠٠٨ وباءت بالفشل ،إلا أن المفاجئات توالت بعد الإعلان عن البيع سواء من الحكومة ممثلة في المهندس رشيد محمد رشيد باعتباره الوزير المسئول عن وزارة الاستثمار بعد رحيل د. محمود محي الدين للبنك الدولي ، بعد أن أكد أن ما يهم الحكومة المصرية في صفقة بيع عمر أفندي من المستثمر السعودي جميل القنيبط إلى الشركة العربية للاستثمار هو تسديد حق الدولة في تسديد قيمة المستحقات المالية للحكومة المصرية، ولا دخل للوزارة في تفاصيل الصفقة بين شركتين خاصتين.

الوزير تناسى تأكيدات سلفه وأعضاء لجنة الخطة والموازنة بالبرلمان وقت البيع الأول ، أن القنيبط لن يبيع طبقا لشروط العقد بالإضافة للعائد الكبير الذي سيعود علي الدولة من البيع ، ثم فضيحة كشف العقد نفسه لأكاذيبهم ، بعد أن أثبتت بنوده أحقية المشتري في بيع الشركة كلها بأصولها !، وهو ما يستدعي محاكمة المتسببين في ضياع هذه العوائد علي الخزانة العامة ، بالإضافة للكشف عن نتيجة التحكيم التي أعلن أنها ستعلن في ديسمبر من العام الماضي ، ثم فجأة تم المد لنهاية العام الحالي ٢٠١٠ ، وهو ما يدعم الأقوال التي تشير لصدور قرار التحكيم ، لصالح القنيبط والعمل علي إخفاءه للتغطية علي ما تم ارتكابه من جرائم في حق الملكية العامة ، خاصة مع وجود تأكيدات عن وجود تعمد في تقديم مستندات لا تخدم حق الحكومة في فسخ التعاقد ، فيما تصب في مصلحة المشترى السعودي ويحقق صمتا مريبا تجاه ما يفعل في العمال أولا ثم بالتخلص من الشركة بعد أن استنفذ مواردها تماما ! .

المفاجئات لاتزال مستمرة فالبيع كالعادة يبدو مقلوبا ، على عكس كافة قواعد البيع المتعارف عليها ، خاصة في ظل تجميد أسهم الشركة ، وعدم قانونية شراءها من شاشة البورصة لعدم تداولها ، بالإضافة إلي أن عملية المعاينة النافية للجهالة ، وهي صلب أي عملية بيع أعلن أنها مرجأة لمدة ٨ أسابيع ، ثم أن عدم الإعلان عن قيمة البيع الجديد يؤكد أن في الأمر شيئا مريبا ، يشير إليه ارتفاع سهم الشركة المصرية الطرف المشتري ، المملوكة لرجل الأعمال محمد متولي ، الذي كان حتى وقت قريب يستجدي المساهمين في شركته ، ويناشدهم الصبر لحين تحسن القيمة السوقية للسهم ، التي كانت تحت قيمته الاسمية بأكثر من ١٥ ٪ ، وهو ما حدث بعد الإعلان عن شراءه لشركة عمر أفندي ، وهو ما علق عليه بعض مسئولي الشركة القومية للتشييد،

بأنه بيع صوري يستهدف أشياء ستكشفها الأسابيع الثمانية القادمة ، خاصة أن المشتري يعلم تماما كم القضايا المرفوعة ضد القنيبط ، بالإضافة إلي التحكيم المنتظر صدوره في نفس المدة المحدد للمعاينة النافية للجهالة !، أما السؤال الأهم فهو كيف ولماذا فشل متولي في شراء جريدة الدستور ، لرفضه سداد ٩٠٠ ألف جنيه فيما نجح في الاتفاق علي شراء «عمر أفندي » ، الذي يقدر ثمنها طبقا لسعر ال٥٪ ، المباعة سلفا لمؤسسة التمويل الدولية والمقدرة ب٢٤٠ مليون جنيه ؟ ، وهو ما يرفع سعر النسبة المملوكة للقنيبط إلي ٣ مليارات و ٨٤٠ مليون جنيه ، وهو ما يكشف الغرض الأساسي لشرائه الشركة وامتناعه عن تنفيذ بنود التعاقد من تطوير وتحمل التأمينات والضرائب ، ونسبة التطوير البالغة ٢٠٠ مليون جنيها !.

مخالفات القنيبط التي لا تحول دون قيامه بالبيع وصمت عنها المسؤولون خوفا من الفضيحة ، خاصة أنه تسلم الشركة رابحة فحولها لتكون خاسرة لا يحتاج أي أحد لأي معاينة نافية للجهالة ، المنفية من الأساس من خلال من يتم نشره موثقا بالمستندات في عدد كبير من الصحف وفي مقدمتها «الكرامة» ، ويكفي أن نعيد ما سبق نشره مفصلا في عناوين سريعة :« القنيبط استلم الشركة رابحة فحولها إلى خاسرة وأكل أرباحها في الشهور الستة الأولى ، أموال المعاش المبكر حملها للميزانية واستولى على ١٢ مليونا من حقوق ١٥٠٠ عامل ، جعل حصة الدولة في الخسارة ٤٩,٩ مليون جنيه ويعمل على تآكلها بالكامل ، يمتنع عن سداد نسبة ال١٠٪ الأخيرة من الثمن ويطالب ب١٤٠ مليون جنيه تعويضا !. ، وزير الاستثمار أكد على ضرورة سداد المشترى ل١٥٥ مليون جنيه ضرائب ثم سكت عليه ، بالإضافة إلي أنه مدين بنحو ٥٤٢ مليون جنيه قروضا من البنك الأهلي ومؤسسة التمويل الدولية ، التي رهن ولم يبع حصة ٥٪ لديها في مقابل ٢٤٠ مليون جنيه » ، كل هذه الحقائق تم نشرها وهي كافية لنفي جهالة المشتري ويجعل الشكوك حول الصفقة عالية الصوت ، حيث يتساءل الخبراء والمتابعون حول مصير أموال المشتري لو تم الحكم في أي من القضايا المرفوعة ضد القنيبط بحبسه ؟ .

أو كما يقول مجدي طلبة مهندس صفقة البيع الأولي للقنيبط ، أن حكم التحكيم لو صدر سيكون سكينا يذبح الجميع ، لذا فمن المرجح أن يتم إرجاؤه طبقا لما يرد من داخل القابضة ، أما عن رأيه في عملية البيع الجديدة فيقول بروتوكولات الشراء

معروفة للجميع لذا أعتقد أن المشتري كان يمكنه التوجه للشركة القابضة «القومية للتشييد» لإبداء رغبته في الشراء ، ليتم الأمر بشفافية خاصة أن أسهم عمر أفندي مجمدة ولا يمكن شراؤها عبر شاشات البورصة ، ثم يضيف :« عموما اشعر أن في الأمر شيء لم يعلن بعد ، وأنا لا آمن لرجال البورصة » .

أما المهندس يحيى حسين عبد الهادي صاحب التفجير الأول لفضيحة بيع الشركة للقنيبط فيقول :« من حيث المبدأ أري أن ما أعلن عنه يعيد أصلا من أصول المصريين العظيمة ، لملكية رجل أعمال مصري أتمني أن يحسن الصورة القاتمة لرجال المال في مصر ، وأن ينجح في ما فشل فيه سلفه ، فيربح وتربح مصر معه بعد أن يعيد الصناعات الوطنية لمكانها الطبيعي في واجهة محلات الشركة ، وأن يرعي الله في العمال أو ما تبقي منهم بعد المذبحة ، التي عصفت ببقيتهم وألقت بهم للشارع » ، ثم يضيف :« إذن لا اعتراض لنا علي الصفقة في ضوء المعلومات المتاحة حاليا ، إلا أن هذا الابتهاج لا يجب أن ينسينا محاكمة المتسببين في إهدار ما فات علي الدولة من ربح ، حتى لو كانت هذه المحاكمة سياسيا ، فهؤلاء قالوا وملئوا الدنيا صياحا حول أن العقد لا يسمح بالبيع ، ثم فضحتهم بنود نفس العقد وأثبتت كذبهم حيث أنه يسمح للقنيبط برغم عدم سداده لكامل الثمن ببيع الأصول كاملة دون أي رادع !».

ثم يضيف :« يجب محاسبة من كذب وضلل الشعب ، ثم هناك عدة أسئلة عن مصير التحكيم الذي كان مفروضا أن يحكم فيه من ديسمبر ٢٠٠٩ ، ثم تمت التعمية عليه لأن نتيجته ستكون فضيحة بكل المقاييس ، والاحتمال الأكبر أن نتيجته لصالح القنيبط ،وأن هناك ضغوطا لمنع صدوره لتلافي الفضيحة ، وأعتقد أن الصفقة الجديدة برغم ترحيبنا بها ليست سوي جزء من صفقة أكبر بين القنيبط والحكومة ، فمن غير المعقول أن يشتري عاقل شركة فيها وعليها كل هذه الديون والقضايا والمشاكل » ، البيع لم ينسينا أن نطلب التعليق من صاحب العرض الأشهر في قضية «عمر أفندي » ، رجل الأعمال المصري سعيد الحنش ، الذي قال :« أولا أنا سعيد بأن الشركة ممكن أن تعود لأيدي مصرية ، رغم تحفظي علي الطريقة التي أعلن بها البيع ، التي تظهر أن هناك شيئا ما يدور في الخفاء وأن هناك أسرارا لم تعلن بعد ، خاصة أن البيع شكله مقلوب ويخالف ما تعلمناه عن أصول البيع والشراء ، لذا أتساءل يعني إيه معاينة نافية للجهالة بعد توقيع العقد ؟ ، ثم يعني إيه واحد مصري

عايش في البلد يشترى شركة عليها كل هذه الديون والقضايا ؟، كل هذه الأسئلة يجب الإجابة عنها ، أو ربما تجيب عنها الأيام القادمة !».

الحديث عن الصفقة لم تكن سوي تلاعبا جديدا ، من القنيبط ومتولي بالمشاركة فكل منهما مصلحة لعبا علي تحقيقها ، فالقنيبط ضغط علي الدولة بجس نبضها ، في الموافقة علي البيع ظاهريا أمام الكافة ، فيما كان الحكم في دعوي التحكيم سابقا علي تلك العملية ، ولم يعلن إلا بعد الإعلان عنها بعد أن ظن المسئولون أن البيع ينقذهم من اللوم الشعبي خاصة بعد رحيل محمود محي الدين عن الوزارة ليتقلد وظيفة دولية بالبنك الدولي ، ووجوده كان يؤخر عمدا صدور الحكم لصالح القنيبط ، ويلغيه لصالح الدولة حتي لا يصدر كاشفا سوءاته وسوءات النظام ، أما مصلحة الثاني فتمثلت في أن الإعلان عن البيع ، يرفع سهم شركته الأصلية الذي كان يعاني قبل ذلك من الخسارة الشديدة ، التي وصلت لنحو ٢٠ ٪ بالسالب ، أي أن سعره الأصلي وهو جنيه واحد وصل إلي ٨٠ قرشا ، بعد أن كان يزيد علي ١٥٠ قرشا ، فيما وصل إلي ما يزيد علي ١٤٠ قرشا في أقل من أسبوعين ، ومن بعده تم الإعلان عن فشل الصفقة بعد أن ربح كلاهما ما كان يصبو إليه ، وبعد أقل من ثلاثة أشهر أعلن عن بيع الشركة لرجل الأعمال ياسين عجلان أحد أبطال قضية نواب القروض الشهرية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي !.

هكذا كانت الملامح الرئيسية لما سمي بالاستثمار في جمهورية الفساد ، يأتي ليتكسب من مص دماء الشعب ونهب ثرواته ، دون أن يدخل مليما واحدا للمصريين أو للخزانة العامة للدولة ، بل علي العكس يأتي الجميع ليستثمر نقودا يقترضها من البنوك كما فعل القيبط وكعكي ، أو يحصل علي أراض بالمجان تقريبا ثم يتربح منها ويتحدي الجميع ، بل ويتفاوض علي ما لا يملك مع الدولة بعد علمه ، باقتراب حكم المحكمة بفسخ العقد لفساده وعدم خضوعه للقوانين بالدولة مثلما هو الحال مع الوليد بن طلال ، أما المستثمرين الآخرين فحدث ولا حرج ، لا فرق بينهم وبين ما رصدنا من حالات كنا أول من فجر فضائح فسادها ، ولعل السطور القادمة هي الدليل علي صدق ما نتحدث عنه منذ البداية .

الفصل الثالث

(إعمار) وأخواتها

هل استفاد السعوديون وحدهم من حكومة « جمهورية الفساد » ، بالطبع لا .. لم يكونوا وحدهم الذين جاءوا لمصر بهدف الربح بالمشاركة مع لوبي الفساد المكون لما أطلقنا عليه « جمهورية الفساد » ، حيث يأتي ذكر شركة « إعمار» الإماراتية ، وعلي ذكرها تأتى البوابة التى دخلت منها ، وهو رجل الأعمال مليارديرالمعونة صديق الأمريكان محمد شفيق جبر ، الذى حصل على ١٦٢ مليون دولار بعد تنازله عن حصة مجموعة «أرتوك جروب» التي كانت قبل أيام من التنازل تمتلك ٦٠٪ من أسهم شركة «إعمار مصر»، صاحبة مشروع «مراسي» الاستثماري علي أرض «سيدي عبد الرحمن» ، الملايين التي حصل عليها جبر مقابل التنازل تعني حصوله علي نحو مليار جنيه، دون أن يدفع مليماً واحداً للخزينة العامة من إجمالي نسبة الـ٢٠٪ ضرائب الأرباح الرأسمالية عن بيع الأسهم، وبدون أن يتحرك مسئول واحد داخل حكومة «البيزنس» التي تحكم مصر!! جبر لم يعف وحده من سداد قيمة الضرائب، لكن شريكه محمد العبار صاحب «إعمار» الإماراتية هو الآخر ربح ما ربح دون أن يلتفت إلي مستحقات الدولة أو الشعب.

صفقة «العبار ـ شفيق جبر» بكل ما مرت به من مشاهد لا تعدو سوى فصل جديد من التسليم المباشر لأرض مصر لتكون خاضعة للسيطرة الأمريكية تحت مسمي الاستثمار ، فما حدث ليس إلا إزالة لواجهة اختلطت فيها خيوط البيزنس بالحبكة السياسية، الصفقة فاز فيها شفيق جبر بعد حصوله علي المكافأة اللازمة لما قام به من دور مهم للتغطية علي المخالب الأمريكية التي تتخفي في معطف آخر عربي يقوم بدور آخر لا يختلف كثيراً عن الدور الذي قام به جبر!! ، المكافأة جاءت له تقديراً لدوره المستمر في السعي نحو تحسين العلاقة بين مصر وأمريكا، فيما يصفه البعض بأنه مهندس بقاء واستمرار المعونة الأمريكية لمصر، فهو صاحب مقولة: «إن التطلعات الأمريكية تؤكد أن هناك أهمية كبري للتعاون الاقتصادي مع مصر والشرق الأوسط، وأن هذه الأهمية ستزداد في الفترة المقبلة» قال ذلك عندما كان رئيساً لغرفة التجارة

الأمريكية نهاية التسعينيات، وهي التي ينطبق عليها القول بأنها «غرفة ضغط ورعاية مصالح خاصة.. ووكر للأعمال الغامضة والمريبة». حيث الجانب الأمريكي فيها يصر علي فرض قيود عديدة علي مصر تحت مسميات وأشكال مختلفة، وكان من نتائج ذلك إجبار الحكومة المصرية علي توقيع اتفاقية «الكويز».

هذه الغرفة المسماة «برحم البيزنس» هي التي أنتجت رجل الأعمال محمد شفيق جبر وشكلت أدواره.. وآخرها القيام بدور «المحلل» بأجر أو بالعمولة والسمسرة كما وصفه البعض من الخبراء في صفقة «سيدي عبدالرحمن» التي استولت أمريكا بموجب شركاتها الثلاث المختفية في عباءة «إعمار دبي» علي مخزون اليورانيوم في مصر كلها!! ومن ثم يتم محو الحلم النووي المصري بواسطة سكين البيزنس الذي أشهره جبر ببراعة ليحصل علي ١٦٢ مليون دولار، أي نحو مليار جنيه مصري!! .. محمد شفيق جبر المتخصص أصلا في بيزنس السيارات، حيث يملك توكيل «سكودا» في مصر، برز اسمه مقترناً بمشروعات استثمارية خاصة بالبناء والإسكان وهو غير متخصص فيها، ولا يملك أي سابقة أعمال تؤهله للحصول علي مشروعات بلغت ٢٠ مليار جنيه في مصر، ولهذا كما يقول الخبراء أنشأ شركة «إعمار مصر» منذ ما لا يزيد علي عامين ليكون منفذا لدخول «إعمار الإمارات» إلي عالم المشروعات الكبري في مصر!! الخبراء أكدوا أن السبب الرئيسي للشراكة المصرية الإماراتية متمثل في «جبر ـ العبار» هو الفوز بصفقة أرض سيدي عبدالرحمن.. بما لها من أهمية استراتيجية!! أكدتها عدة تقارير صادرة عن هيئة المواد النووية المصرية !

الشراكة المصرية الإماراتية أو بالأحري الشراكة الوهمية بين جبر وشركات أمريكية ثلاثة مضافاً إليها شركة فرنسية أخري تابعة أيضاً عن طريق الواجهة العربية المتمثلة في الشريك محمد العبار، كان هدفها الأساسي الاستيلاء علي مخزون مصر من معدن «اليورانيوم»، وإبعاد مشروع الضبعة النووي عن الذاكرة المصرية، وتسليم أرضه طواعية للصديق الأمريكي من خلال مشاهد تمثيلية عن خلافات الشركاء، ووساطات حكومية، وتأخر في التنفيذ، وتهديدات بفسخ العقد عبر الصحف، بينما الكواليس تؤكد أن الأرض ذاهبة طبقاً للتخطيط المسبق إلى طريق اللاعودة!! ، توقيع العقد الذي تأخر بفعل فاعل ، ثم قيام الملياردير المصري «الواجهة» بجمع ما يقرب من ٧٠٠ مليون جنيه قبل أن يتسلم الأرض أو يوقع العقد النهائي، وأيضاً قبل أن يسدد باقي قيمة ما اشتراه!! كلها

مشاهد تؤكد اختلاط السياسة بالبيزنس، فكون الرجل واجهة، لا يمنع أن يتكسب ويحصل علي أجر المحلل الذي بلغ ملياراً من الجنيهات، ويأكل علي خزينة الدولة ٢٠٪ ضرائب عن قيمة الصفقة وهو مبلغ يتعدي ٢٠٠ مليون جنيه!!

العديد ممن راقبوا المشاهد المتابعة لنقل تبعية جزء لا يستهان به من أرض الحلم النووي إلي جبر وشريكه، ثم للعبار منفرداً كغطاء للأيدي الأمريكية.. تساءلوا عن السبب الحقيقي الذي وقف خلف عدم حصول الدولة علي مستحقاتها من الصفقة، ولماذا يترك الربح خالصاً لشفيق جبر عضو المجلس الأعلى للسياسات، وشريكه العبار أولاً.. ثم للعبار وحلفائه الأمريكان أخيراً؟!! أما التساؤل الأكثر خطورة فكان عن مصير نسبة الـ١٠٪ حصة الشركة القابضة للسياحة والتي أعلن عنها مراراً، ولماذا لم يتحدث مسئول واحد بشأنها بعد الإعلان عن فوز العبار وشركاه بـ١٠٠٪ من صفقة سيدي عبدالرحمن ؟!

الأسئلة ستظل بدون إجابة مادامت حكومة بيع مصر فوق سدة الحكم، وسيظل العبار غطاء للأصابع والمخالب الأمريكية التي ستنهب بالطبع مخزون مصر الاستراتيجي من اليورانيوم، ليذهب بعدها إلي أقرب ميناء حليف في حيفا أو طابا أو تل أبيب عن طريق إيلات!! وسيظل محمد شفيق جبر مهندساً لعمليات تسليم أراضي مصر وإرادتها إلي الصديق الأمريكي، وممثلاً أيضاً لحلفائه في لجنة السياسات، وغرفة التجارة الأمريكية والمجلس الرئاسي الأمريكي المصري وربما يأتي بغطاء عربي جديد لشركات أخرى يشتري لها قطعة أخرى من مصر، ثم يمارس نفس اللعبة ويتخارج ويحصل علي عمولته، وتخرج مصر «من المولد بلا حمص»، عبر رئاسته لمجلس الأعمال العربي أو منتدي مصر الاقتصادي الدولي الذي يشاركه فيه الوريث الساعي إلي عرش مصر!! .

الشركات الأمريكية التى تخفت فى عباءة إعمار ليست سوى إبرة فى كومة من القش ، كما أن دور شفيق جبر لا يزال مستمرا ، فواقعة «إعمار» أكدت أن تاجر السيارات بالوكالة أسس شركة إ«عمار مصر» خصيصا من أجل الشراكة مع نظيرتها الإماراتية ، كما أسس بعد ذلك شراكته مع الشركتين الأمريكيتين «يونيفيرسال بيلدرز ، وكوشمان اند وايكفلر» بنسبة مشاركة تخصة تبلغ ٧٠ ٪ ،ومن قبل كانت ٦٠ ٪ مع إعمار الإماراتية التى تضم بين جنباتها أربع شركات أجنبية على رأسها شركة «جون لينج» وثيقة الصلة بالمخابرات الأمريكية !! وهو مايعنى أن جبر لم يشارك إعمار العربية فى الأساس بل

شاركها بعد أن عملت كواجهة لهذه الشركات!! إذن فجبر فى الأساس يستغل علاقاته التى استمدها من رئاسة سابقة لغرفة التجارة الأمريكية أو المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى ، أو كما يقول البعض أن خروجه من المنصبين ، ثم اتجاهه لتأسيس المنتدى الاقتصادى العربى مع صديقة جمال مبارك ليس عفويا على الإطلاق !! حيث كان هو الطريق الذى إعادة إلى بؤرة الأحداث من جديد ، ليفتح الطريق أمام الشركات الأمريكية العاملة فى الخليج لدخول القاهرة بسلاسة ويسر!!

الشراكة الجديدة بين « أرتوك جروب » المملوكة لجبر ويتركز معظم نشاطها فى تجارة السيارات والأدوات الرياضية ،قامت بين شركة «يونيفيرسال بيلدرز» وشركة «كوشمان اند وايكفيلد» برأسمال مرخص به يبلغ مليارا و١٥٠ مليون جنيه والمصدر ٥٧٠ مليون جنيه، والمدفوع ٥٧ مليون جنيه، يساهم شفيق جبر بنسبة ٧٠٪ من رأسمال الشركة، بينما يساهم الامريكان بنسبة ٣٠٪ الباقية ،وصدق جبر حينما قال فى المؤتمر الذى عقدة لتوقيع العقد : إن الشراكة مع الأمريكيين لا تأتي كرد فعل مباشر ، عقب تخارج «إعمار مصر» من «إعمار الإمارات» ، حيث القريبون من الأحداث يؤكدون أن التفاوض بدأ منذ فترة ، قد تبعد عن الشراكة مع إعمار نحو أربع سنوات ، فقد كشف هؤلاء أن إحدى الشركتين تأسست نهاية عام ٢٠٠٠ ، وهو ما يعنى أن سابقة أعمالها لا ترقى لعملية الشراكة ، وبالتالى لا تعتبر مغنما يفيد السوق العقارية المصرية ، ثم أن حول تاريخها أكثر من علامة استفهام تشير الى علاقات مع البنتاجون الأمريكى ، فتاريخ تأسيسها لا يعود لأكثر من ٦ سنوات لا تتيح لها الانتشار فى أكثر من ١٢٠ دولة على مستوى العالم !!

كشف لجوء شركة «إعمار» الإماراتية - بحجمها الضخم الممتد إلى العديد من البلدان ، التى بلغ حجم استثماراتها ٦٠ مليار دولار ، حتى أن أرباحها خلال عام ٢٠٠٦ بلغت ١ر٧ مليار دولار - بالإضافة إلي نفوذ أصحابها المعروف في بلادهم ، ورغم ذلك تلجأ إلى رجل أعمال مصرى قريب من السلطة لتذليل المعوقات أمامها لدخول السوق ، عن حقيقة مهمة وهى أن ميدان الاستثمار فى مصر ليس سهل الولوج إليه دون الارتكاز على بعض أصحاب النفوذ ، الذين يقومون بدور المحلل أو الدوبلير ، ومن هنا يثور السؤال هل كان شفيق هو الحل ؟ ، وهو الذى لم يقم طوال فترة عمله بالإنتاج أو التصدير واقتصر نشاطه على الاستيراد ، واستطاع أن

يصل إلى رئاسة غرفة التجارة المصرية الأمريكية ، وبعد أن تركها مارس نشاطه من خلال عضويته بمنتدى دافوس، التى توفر له فرصة سنوية أو أكثر للظهور الإعلامى المكثف محليا وخارجيا . وقام بإنشاء ما يسمى «منتدى مصر الاقتصادى» ، العالمى لعقد الندوات التى تخدم نشاطه التجارى ، إلى جانب رئاسته لمجلس الأعمال العربى الذى يقتصر نشاطه على المؤتمرات السنوية ،وهى المؤتمرات التى تقوم على خدمة نشاط الرجل فى مجال إقامة المؤتمرات والمعارض المتخصصة التى يفتتحها كبار المسؤولين وتحتل مساحات ضخمة من الحيز الإعلامى لتبدو من خلال مستشاريه الإعلاميين العاملين بالصحف وكأنها مناسبات دولية أو إقليمية بينما هى بيزنس خالص لصاحبه !!

وربما يكشف التعاقد الأخير أيضا أن شفيق ليس إلا معبرا بالعمولة ، لكل من يعجز عن دخول السوق بالطريقة الشرعية المعلنة ، وبالتالى يحتاج لمن يملك الحظوة عند أصحاب الصولجان والسلطان ، وإلا ما معنى قول شفيق نفسه ، أنه لن يعلن عن مكان المشروع الجديد إلا بعد ٩٠ يوما ؟ الإجابة أما أن تكون أنه لم يعرف مكانه بالفعل وهى مصيبة ،أو أنه حصل على وعود بتخصيص الأرض الخاصة بالمشروع فى هذه المدة ، التى تستلزم الموافقه على أن يحصل هو على الأرض بالفتات بعد أن يبعد تاريخيا عن المزاد الأخير لوزارة المغربى ، والأ سيخسر الكثير !! وهو ما اضطره للانتظار حتى يتدخل مناصروه للحيلولة دون الخسارة ، فلأول مرة تقام شركة عقارية غرضها البناء والحقل الطبيعى لها وهو موقع هذا البناء غير موجود !! ليمر السيناريو المرسوم مثله تماما مثل سيناريو «إعمار» لا تكاد السنة تمضى إلا وشفيق قد تخارج وفى حوزتة الملايين ، التى ستزيد هذه المرة بالطبع حيث رأس المال أعلى من رأس مال الشراكة مع «إعمار» بنحو خمسة أضعاف بحسب قولة شخصيا !!

فقد حصل الرجل بعد تخارجه مع « إعمار» ، على ٨٠٩ مليون جنيه خلال أسابيع قليلة أى أكثر من الموازنة المخصصة لمركز البحوث الزراعية ، مثلا بكل مافيه من معاهد بحثية متخصصة خلال العام المالى الحالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ كاملا ، وبما فيها من أجور واستثمارات والبالغة ٤٥٣ مليون جنيه و يستوعب كذلك ميزانية المركز القومى للبحوث ، بكل تخصصاته والبالغة ١٦٣ مليونا، بل ويمكن أن نضيف إليه ميزانية مدينة مبارك للأبحاث العلمية البالغة ٢٩ مليون جنيه ، و بذلك يستطيع أن يخرج لسانه لأساتذة الجامعات الإقليمية ، التى تقل ميزانية كل منها خلال العام المالى

الحالى عما حصل عليه حيث تخطى ماحصل عليه ميزانية جامعة المنصورة البالغة ٦٩٠ مليون جنيه ، وميزانية جامعة الزقازيق البالغة ٥٠٩ مليون وميزانية جامعة طنطا البالغة ٤٤٣ مليون ، وكذلك تفوق ميزانية كل من جامعات أسيوط وبنها وقناة السويس وحلوان والمنوفيه والمنيا وجنوب الوادى ، كما أن ماحصل عليه شفيق يزيد عن موازنة العديد من الوزارات المصرية خلال عام كامل حيث بلغت موازنة وزارة السياحة ٣٤٥ مليون ووزارة الزراعة ٣٢٨ مليون جنيه ووزارة الرى ٣٢٦ مليون . بل إن ماحصل عليه شفيق يمكن أن يغطى ميزانيات أكثر من عشر وزارات صغيره مثل التعاون الدولى والتنمية المحلية والاستثمار والقوى العاملة !!

شفيق جبر أكد أن الشراكة مع الأمريكيين في التنمية العقارية تضيف للسوق المصرية وهو قول مردود علية ليس من قبل من يمكن ان يطلق عليهم الحاقدين وإنما من أمريكا نفسها حيث . تقول« ماريا سيكولا»، مديرة الأبحاث في «كوشمان أند ويكفيلد»، «إحدى شركاء جبر » وهي شركة استشارات عقارية منذ نهاية عام ٢٠٠٠، تضاعفت عملياً معدلات خلو المكاتب إلى ١٤ بالمائة في المدن و١٩ بالمائة في الضواحي، فالمطورون أفرطوا في البناء. واتسع الحيز غير المشغول الناجم عن شركات الدوت كوم والاتصالات المفلسة والمتضررة من العرض الزائد ، وانخفضت الإيجارات وتباطأ البناء ، ورأى مسئولة الأبحاث الأمريكية جاء ضمن مقال يتحدث عن تهاوى الاقتصاد الأمريكى حاليا ويعقد مقارنات بين سنين الازدهار والاضمحلال المختلفة التى مرت بالاقتصاد الأمريكى فى كل مراحله ، المقال بقلم« روبرت جيه صامويلسون » ومترجم عبر المركز العربي للدراسات المستقبلية ، وإبعاد المقال تبدو شديدة الخطورة فالخاسر فى بلدة لا يأتى إلى بلد مثل مصر ليضيف إليها مكاسبا ،بل ليعوض خسارته فى بلدة ،هكذا تقول أسس ومبادئ الاستثمار، أو بالبلدى لغة رأس المال الجبان دائما إلا فى حالة التأكد من الفوز!!

فيما ترى كتابات أخرى عن الاقتصاد الأمريكى أن الديون الأمريكية التي تجاوز حجمها أربعة تريليونات دولار مصدر قلق للدول الكبرى والمؤسسات الاقتصادية الدولية نظرا لتداعياتها الخطيرة على الاقتصاد الأمريكي (أكبر اقتصاد في العالم) بناتج محلي إجمالي عشرة تريليونات دولار والنمو العالمي ، وان هذه الديون سوف تؤدى إلى قيام بنك الاحتياطى الفيدرالى بزيادة الفائدة وهو ما سوف ينعكس سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسواق المال الأمريكية والدولية ويرى المحلل الاقتصادى

الأمريكى « بيتر ايفيز» ان رفع معدل الفائدة سوف يؤدي الى تراجع معدلات الاقتراض من جانب الشركات الأمريكية إلا انه في الوقت نفسه ينذر بزيادة معدل الإفلاس في صفوف هذه الشركات مما يهدد النمو المتوقع ويزيد من معدل البطالة ، وتخشى أسواق المال الأمريكية والدولية من تداعيات رفع الفائدة المتوقع بالولايات المتحدة حيث يتوقع محللون ماليون أمريكيون قيام بنك الاحتياط الفيدرالي بزيادة الفائدة خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية التابعة له ، وأوضح أن رفع الفائدة سوف ينعكس سلبا على سوق العقارات الأمريكي حيث سيحجم المتعاملون على الاقتراض لشراء عقارات وبالتالي ستنخفض الأسعار في ذلك القطاع الحيوي !! .

المحللون الاقتصاديون فى أمريكا كشفوا الأسرار ، وبينوا الأسباب الحقيقية الكامنة خلف الهجوم العقارى الأمريكى على مصر ،والذى بدأ بدول الخليج ثم جاء إما متخفيا فى ثياب إعمار الإمارات ، عن طريق شفيق جبر ، أو ظاهرا عن طريقه أيضا ،إلا أنه وبعيدا عن سمسرة يخطط لها شفيق جبر او عمولة قد لا يحصل عليها هذه المرة ، فالمستقبل تحت وطء هذه الهجمة الاستعمارية على أراضى مصر تحت دعوى الاستثمار العقارى سوف يحول مصر الى غول سعرى لن يستطيع حتى الأغنياء اجتيازه فما بالنا بالفقراء الذين يتاجر فيهم جبر وأمثاله دائما فى بداية كل مشروع يعلنون عنه ، ومع ازدياد هذه المجموعات العقارية التى لاهم لها إلا الاستيلاء على الأرض وتحقيق المكسب من وراءها فيما هم معلن للكافة ووسائل الإعلام ،ناهيك عما يخفى وهو الخطر الأعظم ، سترتفع الأسعار وتتحول مصر إلى مرفأ لكل صاحب مال ، وسيبقى جبر ورفاقه من مستغلى الحالة المصرية مستوردا لكل ذى هدف فى استغلالنا سواء كان معلنا ذا صيغة اقتصادية أو مستترا ذا ميول استعمارية ، وستبقى شهوة الحصول على المكسب المتمثل فى العمولة التى تأتى دائما من لعب دور المحلل هى العلامة الفارقة فى جباة هذه الطبقة التى نشأت فى حضن السلطة ، وستظل مصر بإذن الله نهبا لهم ولأعوانهم فى كل المجالات !!.

أكذوبة الاستثمار الأجنبي أيضا تتضح معالمها في عدة قطاعات في الدولة المصرية التي كانت تحكم من خلال «جمهورية الفساد» .. حيث حملت هذه الأكذوبة سيطرة شركات المخابرات الأمريكية على هيئة السكك الحديدية ، وقطاعات كثيرة يأتى على رأسها قطاعات الكهرباء بعد القضاء على شركة المراجل البخارية ، وتحولها إلى

مساحات من الأراضى الفضاء ، بيعت بالبخس ، ثم قطاع البترول بالإضافة للغاز الذى يتاجر فيه الحيتان من أصدقاء بيت الحكم مع «إسرائيل »، خاضع للاحتلال من شركات كثيرة أغلبها أمريكى وبعضها من جنسيات أخرى موالية لأمريكا «إسرائيل» وكذلك قطاع المقاولات،.. «إسرائيل» التى قيل أنها خرجت من مصر إلى غير رجعة بعد أكتوبر ، عادت مرة أخرى لتسيطر على قطاع الزراعة ، بما يمثله من أهمية للمواطن المصرى غذاء وكساء ،بل وأمراضا أيضا ،بعد أن احتلت جسده بالأمراض القادمة عبر الهرمنة والهندسة الوراثية التى لا يجرؤ على تصديرها للغرب ، ويفتح له النظام معدة المصريين شاغرة بدون إشارة مرور !!

ماذا فعل هذا الاستثمار في الأراضي خاصة الصحراوية مثل أرض « سيدي عبد الرحمن » ، وماهي ردة فعل الأجهزة الرقابية تجاهه ، الإجابة تأتي من خلال تقرير صادر عن هيئة الرقابة الإدارية كشف عن بطلان جميع البيوع التى تمت للأرض الصحراوية خاصة تلك التى اشتراها أجانب دون تحديد لجنسيات ، التقرير أكد أن جميع عمليات البيع لم تعرض على مكتب شئون الأجانب لطلب استصدار قرار جمهورى من رئيس الجمهورية للموافقة على تملك الأجانب للأراضى الصحراوية طبقا لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٨ بشأن تملك الأراضى الصحراوية للأجانب والتى تستلزم معها استصدار قرار جمهورى بذلك ، وأكد قانونيون أن الرئيس وحده الذى يمتلك تقنين الأوضاع الخاصة بتملك الأجانب لتلك الأراضى وهى صلاحية تضاف لصلاحيات الرئيس المتعددة والتى تتحكم فى كل شيء فى مصر !، خبراء القانون تساءلوا عن السبب ، الذى يقف خلف عدم عرض عمليات البيع الكثيرة ، على مكتب شئون الأجانب إعمالا لنص القانون، ولماذا يتم تمرير هذه لصفقات بشكل سريع تحت دعوى جذب الاستثمارات الأجنبية لمصر ؟كما أبدى العديد منهم الاندهاش من عدم اعتراض الرئيس على تجاوز اختصاصاته من الوزراء أو رئيس الحكومة فى الوقت الذى لم يعلن أن الرئيس قد تنازل عن هذه الصلاحية بالتفويض لأحد من مهندسى البيع بالحكومة وزيرا كان أو رئيس حكومة أو حتى لجنة سياسات !! ، فيما يبدو باستمرار حريصا على ما يمتلك من صلاحيات أخرى تعطيه الحق فى كل شئ فى البلد !.

فهو الذي يتولي مع معاونيه، وضع السياسة العامة للدولة، ويتولي تنفيذها، وذلك

بنص المادة ١٣٨ من الدستور، وله حق تعيين الموظفين الكبار، مدنيين وعسكريين، ومن حقه عزلهم حسب نص المادة ١٤٣، ويقترح القوانين ويعرضها علي البرلمان (المادة ١٠٩)، ويلغي قوانين أقرها البرلمان ويعترض عليها (المادة ١١٢)، وله حق إصدار قوانين، وفق قواعد منظمة لذلك (المادة ١١٢)، وحق إصدار لوائح إدارية وتنظيمية (المادة ١٤٦)، ولوائح الضبط والتفويض والضرورة، والرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة (المادة ١٥٠)، ورئيس العديد من المجالس العليا، مثل المجلس الأعلى للشرطة، ومجلس الأمن القومي، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة البرلمان، ويبرم المعاهدات ويبلغها للبرلمان (المادة ١٥١)، ويعلن الطوارئ، ويعرض ذلك علي البرلمان، خلال الخمسة عشر يوما التالية (المادة ١٤٨)، مع صلاحيات أخري كثيرة، لا يتسع المجال لحصرها، منها حق العفو عن العقوبات الجنائية، واتخاذ الإجراءات السريعة في حالة الخطر (المادة ٧٤).

صلاحيات الرئيس لا حصر لها ولا عد ومن بينها بالطبع وجوب إصداره لقرار الاعتماد الجمهورى لبيع الأراضى الصحراوية للأجانب إلا أن هذا لم يحدث ، وهو الحدث الغريب الذى يفتح بوابات الدهشة على مصراعيها ليبدو السؤال الأول وهو هل يوجد فى مصر من يتجاوز صلاحيات الرئيس ؟ أم أن الرئيس لا يعلم أن دعاوى الجذب الاستثمارى لا تحول دون تحمله لمسئولياته التى قد تبتعد عن أم العمليات «المعارك » الخاصة باستتباب الأمر للوريث ؟،إلا أنها تجعل الأمر كله فى رقبته ، فالبيع الذى يجرى على قدم وساق لابد وان يصدر لاعتماده القرار الجمهورى طبقا للقانون ، أم أن الرئيس لا يعلم أن هناك قانونًا يلزم أعوانه من التنفيذيين بطلب إصدار قرار جمهورى لاعتماد عمليات البيع ، وتلك فى حد ذاتها كارثة ، تتعارض مع الرغبة الجامحة لجذب الأموال الأجنبية التى كلفت مصر أخيرا أكثر من ٥٠٠ مليون جنية غرامات أمام التحكيم الدولى !.

الأغرب أن الأمر يبدو خاصة فيما يتعلق بقصة بيع مساحة الـ ٤٠ ألف متر من أراضى سيناء لإسرائيليين متنكرين فى ثياب مصرية قطرية ، وكأن الرئيس لم يكن يعلم !! بدليل تأكيد د.البلتاجى وزير السياحة الأسبق ، على أن المشكلة التى ثارت بينه وبين رئيس الوزراء السابق عاطف عبيد أثمرت عن صدور قرار جمهورى من الرئيس بالطبع بمنع بيع أراضى سيناء للإسرائيليين !! ، وهنا يبدو للعيان سؤال أكثر

أهمية .. وهو هل يعلم الرئيس بما يجرى من مشروعات على أرض سيناء بواسطة إسرائيليين ؟ بالطبع كان يعلم !! وإلا فصديقه الأنتيم لم يعلمه بشراكته للصهيونى «يوسى ميمان » وهى جد نكتة غير مضحكة !! ، والأكثر إضحاكا أن يكون الرئيس نفسه يخالف القانون ويحجم عن أعمال نصوصه فيما يخص عمليات بيع أراضى مصر الصحراوية فى سيناء أو حتى فى القاهرة الجديدة للأجانب !!

الرئيس سبق واستقبل بنفسه ممثلى شركة إعمار الإماراتية معهم قبل تخارج رجل الأعمال الأشهر محمد شفيق جبر ، عقب نفاذ بيع شاطئ سيدى عبد الرحمن ،الذى عده خبراء الطاقة النووية فى مصر المخزون الطبيعى لليورانيوم فى مصر ،ليهنئهم بتمام الصفقة بدون أن يتذكر أن تمامها يتطلب إصداره لقرار جمهورى حتى يعتبر البيع نافذا ، وبالتالى يستطيع المشترى السير فى الخطوات الإجرائية لتسجيل الأرض ومخاطبة الجهات الرسمية فى الدولة باعتباره المالك الطبيعى للأرض ،كالتأمينات والضرائب وغيرها وهى إجراءات لا تتم بصورة نهائية إلا بعقد البيع الشرعى المعتمد بالقرار الجمهورى ، والذى لا يغنى عنه شراكة مصرية سواء لشفيق جبر أو غيره!! الأخطر أيضا غير بطلان البيع من الأساس بدون هذه القرار ،هو ضياع الملايين من مستحقات الخزانة العامة بسبب فشل المشترين المتوقع فى التعامل مع هذه الجهات بالطرق الشرعية !!

مسئولية الرئيس إذن تضامنية مع معاونيه فى عدم إعمال نصوص القانون خاصة أنه صدر وتم تعديله فى عهده الميمون من عام ٨١ إلى عام ٨٨ ، ذلك برغم تكرار مقولاته عن دولة سيادة القانون ودولة المؤسسات والحفاظ على الأمن القومى ضد أى تهديدات ، وكأن هذه التهديدات تتعلق بالعدوان على مصر من الخارج فقط !! وليس بحرمان الشعب من حقوقه فى متحصلات الخزانة العامة من هذه البيوع ، وهو الهدف الأكثر استمرارا باعتبار أن الضرائب مثلا سنوية وليست مرتبطة بثمن البيع فقط !! الذى طالما تهلل الحكومة التى تخالف القانون وتتخطى سلطات الرئيس ، إذا ما تمكنت من الحصول على ١٠٪ فقط من ثمن البيع مثلما حدث فى الصفقة الأخيرة !! الخلاصة أن مصر تباع بالمخالفة للقانون سواء تنازل الرئيس عن إحدى صلاحياته ، أو تخطاها معاونوه ،حيث الأهم كما يبدو هى الصلاحيات الداعمة للتوريث أو التى تقصى الخصوم من طريق الوريث !!